

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Abbes Laghrour University of Khenchela

Faculty of Econimocs , Commercial and Management Sciences

Department of Finance and Accounting

Specialization : Accounting



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبة

تخصص : محاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي بعنوان:

دور التحفيزات الجبائية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة مفتشية الضرائب -النصر - خنشلة

إشراف الأستاذة:

صابرة صيد

اعداد الطالبتين:

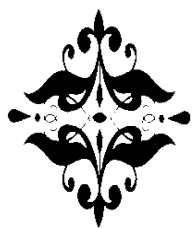
قناطف ريان

عصايدى هديل

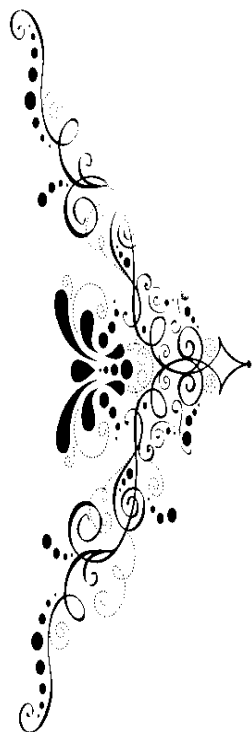
أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الاصلية	الرتبة	الاستاذ
رئيسا	جامعة خنشلة	أستاذ محاضر أ	نصراوي دنيا زاد
مشرفا	جامعة خنشلة	أستاذ مساعد ب	صيد صابرة
مناقشا	جامعة خنشلة	أستاذ محاضر ب	يحياوي نوال

السنة الجامعية 2024-2025



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إهداء

"وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

الحمد لله عند البدء وعند الختام

من قال أنا لها نالها

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى من أوصاني بهما الله برا وإحسانا

إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار أبي الغالي

إلى حبيبتي قرة عيني إلى القلب النابض إلى من كانت دعواتها الصادقة

سر نجاحي أمي الغالية

إلى أخواتي سندي في الحياة وأخي حبيب قلبي أدامكم الله ضلعا ثابتا لي

إلى رفقاء الدرب من غادرونا وبقيت كلماتهم وقعا في آذاننا

إلى كل أفراد عائلتي، من اتسع قلبي لهم وضافت هذه الورقة عن ذكرهم

أهديكم عملي المتواضع عرفان لكم بالجميل، وتقديرا لجهودكم

قناطف ريان

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبتوفيقه وفضله وصلت
إلى هذه اللحظة التي لا طالما كانت حلما يراودني
أهدي هذا العمل المتواضع إلى من كانت دعواتها سلاحا لي في الخفاء
إلى نبع الحنان، إلى أُمي الحبيبة التي شهرت وضحت وصبرت من أجلي
فكل نجاح أحق الناس به هو أنت
وإلى أبي الغالي من غرس في قلبي معنى القوة والثقة وصار معي
خطوة بخطوة بصبره ودعمه وصمته المليء بالحكمة أقول لك في كل
حرف من هذا العمل حكاية فخر
إلى إخوتي وعائلي الكريمة أنتم السند الحقيقي واليد التي امتدت لي
كلما شعرت بالتعب أنتم مصدر طمأنينة والدفء
فلكم كل الشكر والحب
كما لا أنسي أسمى عبارات التقدير والامتنان إلى أساتذتي
الأفاضل من منحوني من علمهم ووقتهم وتوجيهاتهم فجزاهم الله عني كل خير

هديل عصايري

شكر وعرفان:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام

على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسرني أن أقدم أسمى عبارات الشكر والعرفان لكل من كان له الفضل في إنجاز هذه
المذكرة، سواء من قريب أو بعيد.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذة المشرفة "صابرة صيد"، التي لم تبخل علينا
بتوجيهاتها القيّمة ونصائحها الثمينة طوال فترة إعداد هذا العمل، فلها منا كل الاحترام والتقدير.

كما لا يفوتني أن أعبر عن شكري الخالص لكل أساتذة "قسم علوم التسيير"، "بجامعة
جامعة عباس لغرور خنشلة"، الذين لم يدّخوا جهداً في تقديم المعرفة والعلم طيلة سنوات
الدراسة.

وأخصّ بالشكر عائلتي الكريمة، سندي الأول في هذه الحياة، على دعمهم المتواصل
وتشجيعهم الدائم، مادياً ومعنوياً، فكل الكلمات

لا توفيهم حقهم، كما أتقدم بخالص الامتنان إلى أصدقائي

وزملائي، الذين كانوا خير عون وسند خلال مسيرتي الدراسية.

لكم جميعاً، مني خالص الشكر والتقدير.

المختص

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الامتيازات الجبائية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد المحركات الأساسية للاقتصاد الوطني، وذلك بدراسة حالة مفتشية الضرائب -النصر- بخنشلة، خلال الفترة الممتدة من شهر أفريل إلى غاية شهر ماي 2025، حيث شملت عينة الدراسة 30 موظفا بالمفتشية، وللقيام بالمعالجة الإحصائية لبيانات هذه الدراسة استخدمنا برنامج الحزمة الإحصائية (spss v26)، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في: التوزيعات التكرارية والنسب المئوية، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، مقياس ليكرت الخماسي. وأظهرت نتائج الدراسة أن التحفيزات الجبائية تؤدي إلى زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيع المستثمرين على إنشاء مشاريع جديدة، وأن هذه التحفيزات تساهم في تحسين القدرة التنافسية لهذا النوع من المؤسسات عن طريق تخفيض التكاليف الضريبية وزيادة الأرباح، كما أظهرت النتائج أن فعالية التحفيزات الجبائية الممنوحة تتأثر سلبًا بالإجراءات الإدارية المعقدة والبيروقراطية.

الكلمات المفتاحية: تحفيزات الجبائية، مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، امتيازات الضريبية، إعفاءات.

Abstract:

This study aimed to highlight the importance of tax privileges in supporting and promoting small and medium enterprises as one of the main engines of the national economy, by studying the case of the Tax Inspectorate - Nasr - Khenchela, during the period from April to May 2025, where the study sample included 30 employees of the Inspectorate, and to carry out the statistical processing of the data of this study we used the statistical package program (spss v26), using the statistical methods represented in: Frequency distributions and percentages, arithmetic mean and standard deviation, five-point Likert scale. The results of the study showed that tax incentives lead to an increase in the number of SMEs by encouraging investors to establish new projects, and that these incentives contribute to improving the competitiveness of this type of organizations by reducing tax costs and increasing profits, and that the effectiveness of the tax incentives granted is negatively affected by complex and bureaucratic.

Keywords: Tax incentives, Small and medium-sized enterprises (SMEs), Tax benefits, Tax exemptions.

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	الاهداء
II	شكر وعرفان
III	الملخص
IV	قائمة المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الاشكال
VII	قائمة الملاحق
VIII	قائمة الاختصارات والرموز
أ-ج	مقدمة
	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحفيز الجبائية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
03	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتحفيز الجبائية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
03	المطلب الأول: الإطار النظري للتحفيز الجبائية.
3	أولاً: ماهية التحفيز.
7	ثانياً: شروط الاستفادة من التحفيز.
09	المطلب الثاني: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
9	أولاً: اهم التعريفات الخاصة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة.
10	ثانياً: خصائص المؤسسات المتوسطة والصغيرة.
11	ثالثاً: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
12	رابعاً: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
12	خامساً: الهيئات الحكومية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
14	سادساً: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
15	المطلب الثالث: دور التحفيز الجبائية في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
17	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للتحفيز الجبائية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
17	المطلب الأول: الدراسات السابقة للتحفيز الجبائية.
22	المطلب الثاني: الدراسات السابقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

27	المطلب الثالث: الدراسات السابقة للتحفيزات الجبائية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
32	المطلب الرابع: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة.
35	خاتمة الفصل الأول.
	الفصل الثاني: دراسة حالة مفتشية الضرائب -النصر - خنشلة.
38	مقدمة الفصل الثاني.
39	المبحث الأول. الطريقة والأدوات.
39	المطلب الأول: المنهج والاداة المستخدمة في البحث.
42	المطلب الثاني. اختبار صدق وثبات الاستبيان.
45	المطلب الثالث. حدود الدراسة والأدوات الإحصائية المستخدمة.
46	المبحث الثاني. النتائج ومناقشتها.
46	المطلب الأول. التحليل الوصفي للمتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.
51	المطلب الثاني. التحليل الوصفي لاتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة واختبار الفرضيات.
54	خاتمة الفصل الثاني.
55	الخاتمة.
57	قائمة المصادر والمراجع.
70	الملاحق.

قائمة

الاشكال والجداول

قائمة الجداول		
الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
17	الدراسات السابقة للتحفيزات الجبائية.	1-1
22	الدراسات السابقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	2-1
27	الدراسات السابقة للتحفيزات الجبائية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	3-1
32	تحليل ومناقشة الدراسات السابقة.	4-1
42	صدق مقياس المحور الأول (التحفيزات الجبائية).	1-2
43	صدق مقياس المحور الثاني (العلاقة بين التحفيزات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة).	2-2
44	صدق المقارنة الطرفية للمحاور والاستبيان ككل.	3-2
45	ثبات الاستبيان معامل "الفكرونباخ".	4-2
46	درجات مقياس ليكرت الخماسي.	5-2
46	توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	6-2
47	توزيع أفراد العينة حسب العمر.	7-2
48	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.	8-2
49	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.	9-2
50	توزيع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي.	10-2
51	التحليل الوصفي لاتجاه أفراد عينة الدراسة المحور الأول.	11-2
52	التحليل الوصفي لاتجاه أفراد عينة الدراسة المحور الثاني.	12-2

قائمة الأشكال		
الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
47	تمثيل بياني لتوزيع أفراد العينة حسب الجنس.	1-2
48	تمثيل بياني لتوزيع أفراد العينة حسب العمر.	2-2
49	تمثيل بياني لتوزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.	3-2
50	تمثيل بياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.	4-2
51	تمثيل بياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي.	5-2

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات	
الاختصار	المختصرات باللغة العربية
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
NFDSME	الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
ADS	وكالة التنمية الاجتماعية.

مقدمة

أولاً. توطئة:

تسعى الجزائر، على غرار العديد من الدول، إلى تنويع مصادر دخلها وتقليص الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، من خلال تبني سياسات اقتصادية جديدة تهدف إلى ترقية الاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، برزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) كأحد الركائز الأساسية لهذه الاستراتيجية، نظراً لدورها المحوري في خلق فرص العمل، وتنشيط النسيج الاقتصادي المحلي، وتحقيق التوازن الجهوي في التنمية.

ومن بين الآليات المهمة التي اعتمدتها الدولة لدعم هذه المؤسسات، تبرز التحفيزات الجبائية، التي جاءت في شكل إعفاءات وتسهيلات ضريبية موجهة خصيصاً للمستثمرين، لا سيما في المراحل الأولى من إنشاء المؤسسات أو عند الاستثمار في المناطق ذات الأولوية والقطاعات المنتجة. وقد تم تقنين هذه الامتيازات ضمن قوانين ونصوص تنظيمية تهدف إلى خلق مناخ استثماري ملائم وجاذب.

وفي هذا السياق، تم تعزيز هذه التحفيزات ببرامج دعم مرافقة تشمل التمويل، وتوفير العقار الصناعي، والمرافقة الإدارية والتقنية، إلى جانب إنشاء هياكل دعم مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) والصندوق الوطني للاستثمار. ورغم هذه الجهود، فإن فعالية التحفيزات الجبائية تظل مرهونة بعدة عوامل، من أبرزها وضوح الإطار القانوني، وسهولة الولوج إلى الامتيازات، والحد من البيروقراطية الإدارية.

ولفهم مدى تجسيد هذه السياسات الجبائية على أرض الواقع، تم التطرق إلى دراسة حالة على مستوى مفتشية الضرائب النصر بولاية خنشلة، قصد تقييم فعالية التحفيزات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومعرفة مدى مساهمتها الفعلية في دعم الاستثمار المحلي، مع إبراز التحديات العملية التي تواجه المستثمرين في هذا المجال.

ثانياً. إشكالية الدراسة:

تُعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهو ما دفع الدولة الجزائرية إلى تبني جملة من التحفيزات الجبائية لدعم هذا القطاع. ورغم ذلك، لا تزال فعالية هذه التحفيزات محل تساؤل في ظل التحديات التي تعيق استفادة المؤسسات منها بالشكل الأمثل. ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية التحفيزات الجبائية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟ دراسة حالة مفتشية الضرائب النصر بخنشلة.

وللإجابة على الإشكالية السابقة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1 إلى أي مدى تساهم التحفيزات الجبائية، المطبقة على مستوى مفتشية الضرائب النصر بخنشلة، في تشجيع المستثمرين على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة؟

2- هل تساعد التحفيزات الجبائية، كما تُمارَس في مفتشية الضرائب النصر بخنشلة، في تعزيز القدرة التنافسية والأداء الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

3- ما مدى تأثير البيروقراطية والإجراءات الإدارية المعتمدة في مفتشية الضرائب النصر بخنشلة على فعالية تطبيق التحفيزات الجبائية في دعم هذه المؤسسات؟

ثالثا. فرضيات الدراسة:

الفرضية 01: تساهم التحفيزات الجبائية في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال تشجيع المستثمرين على إطلاق مشاريع جديدة.

الفرضية 02: تعمل التحفيزات الجبائية على تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تخفيض الأعباء الضريبية وزيادة هامش الربح.

الفرضية 03: فعالية التحفيزات الجبائية قد تتأثر سلبًا بسبب البيروقراطية والإجراءات الإدارية المعقدة، التي تعيق سرعة وفعالية الاستفادة منها.

رابعا. أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة فعالية التحفيزات الجبائية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحليل مفهوم التحفيزات الجبائية وأهدافها وأهم أنواعها؛
- التعرف على شروط استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذه التحفيزات؛
- إبراز أهمية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد؛
- دراسة العلاقة بين التحفيزات الجبائية ونمو المؤسسات؛
- تقديم توصيات لتحسين فعالية هذه التحفيزات وتوسيع أثارها.

خامسا. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعًا ذا أهمية كبيرة في ظل توجه الدولة الجزائرية نحو تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، وذلك من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل. كما تكتسي الدراسة أهمية خاصة من خلال تركيزها على التحفيزات الجبائية كإحدى أهم الآليات التي تعتمد عليها الدولة لتشجيع الاستثمار وترقية هذا النوع من المؤسسات، حيث تسعى إلى توضيح

مدى فعاليتها وتحديد العراقيل التي تحول دون الاستفادة المثلى منها. ويُنتظر من هذه الدراسة أن تُسهم في إثراء المحتوى العلمي، وتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق على أرض الواقع.

سادسا. حدود الدراسة:

– الحدود المكانية: اقتصرَت الدراسة على مفتشية الضرائب –النصر– بخنشة.

– الحدود الزمانية: امتدت الدراسة من شهر أفريل الى غاية شهر ماي 2025.

سابعا. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وللإجابة على إشكالية الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي والمنهج التجريبي.

حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي لعرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وقراءة بعض الدراسات السابقة. كما تم الاعتماد على المنهج التجريبي لإسقاط الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي، للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات. أما بالنسبة للأدوات المستخدمة في الدراسة، اعتمدنا على مصادر مختلفة للحصول على المعلومات اللازمة من أجل تحقيق أهداف الدراسة، حيث تمثلت في:

المسح المكتبي: الكتب، المقالات، الرسائل الجامعية، الوثائق الرسمية، القوانين والمواد.

الاستبيان: حيث تم توزيعه على عينة تتكون 30 أطارا في مفتشية الضرائب –النصر– بولاية خنشلة.

ولاستخلاص النتائج تم الاعتماد على التحليل والقياس الإحصائي باستخدام برنامج SPSS.

ثامنا. هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي حيث تناولنا في الفصل الأول الأدبيات النظرية لتحفيزات الجبائية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث قسم هذا الفصل الى مبحثين، المبحث الأول بعنوان الإطار النظري لتحفيزات الجبائية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطرقنا فيه الى الإطار النظري لتحفيزات الجبائية ومفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك دور التحفيزات الجبائية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما بالنسبة للمبحث الثاني الأدبيات التطبيقية لتحفيزات الجبائية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فتناولنا في هذا المبحث الدراسات السابقة لتحفيزات ثم الدراسات السابقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعدها الدراسات السابقة لتحفيزات الجبائية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأخيرا تحليل ومناقشة الدراسات السابقة. أما الفصل التطبيقي دراسة حالة مفتشية الضرائب –النصر– فتناولنا فيه أيضا مبحثين، المبحث الأول تطرقنا فيه الى الطريقة والأدوات وتناولنا من خلاله المنهج والأدوات المستخدمة، ثم اختبار صدق وثبات الاستبيان وأخيرا حدود الدراسة والأدوات الإحصائية المستخدمة، وفي المبحث الثاني تناولنا النتائج ومناقشتها، ومن خلال هذه النتائج قمنا بالتحليل الوصفي للمتغيرات الشخصية لأفراد العينة، وأخيرا التحليل الوصفي لاتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة واختبار الفرضيات.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحفيز الجبائية والمؤسسات
الصغيرة والمتوسطة

مقدمة الفصل الأول:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية في مختلف الدول، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في خلق مناصب الشغل، تنويع الاقتصاد، وتحفيز الابتكار، لكن بالرغم من هذه الأهمية تواجه هذه المؤسسات تحديات عديدة، من أبرزها صعوبة الحصول على التمويل، ضعف الإمكانيات، والتكلفة الجبائية المرتفعة.

في هذا الإطار تلجأ الدول إلى مجموعة من الآليات لدعم هذه المؤسسات، من بينها التحفيزات الجبائية، والتي تهدف هذه الأخيرة على تخفيف العبء الضريبي وتشجيع روح المبادرة والاستثمار، وتختلف هذه التحفيزات من بلد لآخر حسب طبيعة النظام الجبائي والسياسات الاقتصادية المعتمدة.

من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى الجوانب النظرية المرتبطة بموضوع البحث، من خلال تسليط الضوء على مفهوم التحفيزات الجبائية وأهدافها، ومفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها، وأخيرا إبراز العلاقة التي تربط بين التحفيزات الجبائية وهذه المؤسسات.

وعلى ضوء ما سبق سنتطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتحفيزات الجبائية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للتحفيزات الجبائية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتحفيزات الجبائية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يهدف هذا المبحث إلى توضيح أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتحفيزات الجبائية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إبراز أهم خصائصها ودورها في دعم الاقتصاد، وذلك تمهيدا لدراسة العلاقة بين التحفيزات الجبائية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: الإطار النظري للتحفيزات الجبائية

أولا: ماهية التحفيزات الجبائية

1. مفهوم التحفيزات الجبائية:

من بين أهم أدوات السياسة المالية نجد التحفيزات الجبائية والتي يمكن القول إنها عبارة عن تسهيلات ضريبية تمنحها الدولة لدعم الاستثمار والنمو الاقتصادي، بهدف تخفيف الأعباء على المؤسسات وتعزيز تنافسيتها. لقد تعددت التعاريف حول مفهوم التحفيزات الجبائية منها:

كما تعرف أيضا أنها "تلك التسهيلات والرخص والضمانات المقدمة في شكل إجراءات ذات الطابع التحفيزي والذي تتخذه الدولة لصالح فئة من الأعوان الاقتصاديين لغرض توجيه نشاطاتهم نحو القطاعات والمناطق المراد تشجيعها وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة".¹

تعرف التحفيزات الجبائية أنها "مزايا ضريبية من قبل المشرع الضريبي لصالح المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب من أجل إغراء أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم داخل الوطن وفي مناطق مختلفة".²

ويمكن تعريفها أيضا "بأنها عبارة عن نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار أو الاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية القوية وزيادة المقدرة التكاليفية للاقتصاد القومي وزيادة الدخل القومي نتيجة قيام المشروعات القائمة".³

ومنه نستنتج أن التحفيزات الجبائية هي عبارة عن "مجموعة من الإجراءات والتدابير الضريبية كما يمكن القول إنها عبارة عن تسهيلات وإعفاءات ضريبية تهدف إلى تخفيف العبء الجبائي على المؤسسات والأفراد، من أجل تشجيع

¹ عجايبي راضية، بوهالي نعيمة، "أثر التحفيزات الجبائية في تشجيع المؤسسات الناشئة دراسة ميدانية بمديرية الضرائب بولاية المسيلة"، مذكرة ماستر، علوم التسيير، إدارة استراتيجية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة-، 2021-2022، ص 7.

² زينبات أسماء، "تقييم فعالية التحفيزات الجبائية وأثرها على تنشيط الاستثمار دراسة حالة الجزائر (2001-2016)"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، علوم التسيير، الإدارة المالية والمحاسبية، جامعة الجزائر 3، 2018-2019، ص 47.

³ نزيه عبد المقصود محمد المبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 223.

الاستثمار، دعم النشاط الاقتصادي، وتحفيز النمو في مختلف القطاعات. وتشمل هذه التحفيزات تخفيضات، أو تأجيلات ضريبية تمنح وفق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة".

2. أهداف التحفيز الجبائية:

هناك مجموعة من الأهداف الرئيسية للتحفيز الجبائية نذكر منها: ¹

1.2. الأهداف الاقتصادية:

تهدف التحفيز الجبائية من الناحية الاقتصادية إلى عدة نقاط أساسية نذكر أهمها فيما يلي:

- زيادة الأنشطة المنتجة، حيث تعمل الإعفاءات وهي جزء من الامتيازات على تشجيع أصحاب المهن والمشاريع؛
- تحقيق التنمية الاقتصادية واستمرارها من خلال دعم الواردات من الرأسمالية اللازمة للقيام بها، حيث يتعين على النظام الضريبي تشجيع استيراد مثل هذه السلع على الأقل في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية لانعدام فرص إنتاج هذه المنتجات؛
- رفع المستوى الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية؛
- توفير وتهيئة مناخ استثماري ملائم ومشجع مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في الداخل من أجل تحقيق التنمية الشاملة؛
- توسيع القاعدة الضريبية على المدى الطويل في ظل سياسة التحفيز الجبائي الفعال؛
- تحسين ربحية أصحاب المشاريع فمن المعلوم أن ربحية المنتج تزداد من خلال الامتيازات الجبائية، بحيث تعمل تلك الامتيازات على تحقيق أكبر عائد مالي واجتماعي في المؤسسة مما يؤدي إلى تعظيم الأرباح؛
- تحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج وذلك من خلال تخفيف تكاليف الإنتاج؛
- العمل على توازن الاستثمارات من حيث النشاط وذلك بتوجيهها نحو الأنشطة ذات الأولوية في السياسة التنموية؛

2.2. الأهداف الاجتماعية:

تتمثل الأهداف الاجتماعية فيما يلي:

¹ دهامشي سميرة، قنوش بشرى، "التحفيز الجبائية ودورها في دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة ميدانية في مديرية الضرائب ولاية قالمة"، مذكرة ماستر، علوم اقتصادية، اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945، 2021-2022، ص37-39.

1.2.2. امتصاص البطالة:

من خلال توفير مناصب شغل جديدة، فالتحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين تمكنهم من تحقيق وفورات ضريبية تسمح بإعادة استثمارها وتشغيلها وتوفير مناصب شغل جديدة مما تساهم في تخفيف حدة البطالة مع المستوى المحلي وحتى على المستوى الوطني للدولة.

2.2.2. تحقيق التوازن الجهوي:

ويتم من خلال الحوافز الجبائية الموجهة للاستثمار في المناطق المحرومة والمراد تنميتها وتطويرها، من أجل تقليص الفجوة بينها وبين المناطق المنتعشة اقتصاديا أو المناطق المراد ترقيتها، مما يحد من ظاهرة النزوح الريفي وخلق مستقر لسكانها.

3.2.2. التوزيع العادل:

يمكن أن تتم عملية التوزيع العادل للدخل بين أفراد المجتمع من خلال الاقتطاع الجبائي الذي يقتطعه من المكلفين وتوزيعه على أفراد المجتمع في شكل نفقات تعود بالنفع على الجميع مثل: الصحة، التعليم، المرافق العمومية... إلخ، كما أن معظم التشريعات الضريبية تسمح بالإعفاء الضريبي للمداخيل التي تقل على مستوى معين، فالأقتطاع الجبائي لا يأخذ من هذا الدخل وهذا ما يحقق عدالة في عملية الاقتطاع الجبائي من المكلفين بالضريبة.

3. أهمية التحفيزات الجبائية:

تعتبر التحفيزات الجبائية من الأدوات الاقتصادية الفعالة التي تعتمد عليها الدول لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فيما يلي أهم النقاط التي توضح أهمية التحفيزات الجبائية:

- إن التحفيزات الجبائية، مثل الإعفاءات والتخفيضات الضريبية، لها تأثير إيجابي كبير في تشجيع إنشاء المؤسسات الناشئة، مما يساهم في تعزيز النشاط لاقصادي¹
- إن التحفيزات الجبائية الموجهة للمؤسسات الناشئة تهدف إلى تخفيف العبء الضريبي، مما يساعد في الحفاظ على سيولة المؤسسة ودعم استمراريتها²
- يمارس التحفيز الجبائي دورا مؤثرا في تحسين مناخ الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لتأثيرها بالمزايـا الناتجة عنه، الامر الذي يمكن استغلاله في تشجيع هذه المؤسسات على³:
-أخذ القرار الاستثماري؛

¹عجاي راضية، بوهالي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

²سمية حاج عزام، محمد حمر العين، "دور التحفيزات الجبائية في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر-دراسة حالة مؤسسة وصفي الطبية"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 12، العدد 2، جامعة البليدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2024، ص 185-200.

³ دهامشي سميرة، قنوش بشرى، مرجع سبق ذكره، ص 39.

- توجيه استثماراتها نحو المجالات والمناطق المرغوب تنميتها اقتصاديا واجتماعيا من قبل الدولة.

4. أنواع التحفيز الجبائية :

تعدد أشكال التحفيز الجبائية، حيث نجد أن الأنظمة الضريبية تحاول التعامل بأكثر مرونة مع الأنشطة الاقتصادية الحيوية في القطاع الخاص ببحثها عن المزيد من الجهود بالسياسة التنموية من جهة وضمان ملاءة الخزينة العمومية، وأهم هذه التحفيزات:¹

1.4. الإعفاءات الضريبية:

الإعفاءات الجبائية هي تنازل الدولة عن حقها في تحصيل الضرائب من بعض المكلفين، مقابل التزامهم بنشاط معين في ظروف محددة. تنقسم إلى دائمة، تُمنح طالما استمر سبب الإعفاء، ومؤقتة تُمنح لفترة محددة عادةً في بداية النشاط. قد يكون الإعفاء كلياً أو جزئياً حسب أهمية النشاط وموقعه الجغرافي. وتُستخدم هذه الآلية كوسيلة لتحفيز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية.

2.4. التخفيضات الضريبية:

التخفيضات الضريبية هي تقليص في قيمة الضريبة مقابل احترام شروط معينة مثل إعادة استثمار الأرباح، وتستعملها الدولة لتوجيه السياسة الاقتصادية والاجتماعية. الهدف منها هو تخفيف العبء الجبائي وتحفيز الاستثمار. تكون إما بتقليل معدل الضريبة أو الوعاء الضريبي، وغالباً ترتبط بشروط يحددها القانون حسب ظروف البلد. من أبرز تطبيقاتها الناجحة استعمال المعدلات التمييزية لجذب المستثمرين للمناطق الصناعية الحرة.

3.4. الإجراءات الضريبية التقنية:

ويقصد بالإجراءات الضريبية ذات الطابع التقني، المعالجة الضريبية المرتبطة بالمؤسسة، ويترب عنها آثار الضريبة التحفيزية تسمح بتخفيف العبء الضريبي ومن بينها:

1.3.4. نظام الإهلاك:

يعتبر الإهلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة، من خلال حساب القسط السنوي للإهلاك، ويتوقف هذا الأخير حسب نظام الإهلاك المطبق، وكلما كان قسط الإهلاك كبير كلما كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل.

2.3.4. إمكانية ترحيل الخسائر الى السنوات اللاحقة:

وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتنعاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك الى تآكل رأسمال المؤسسة.

¹ شعباني لطفي، "دور التحفيز الجبائي والإدخال البورصي في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر(2011-2005)"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، إدارة الأعمال، جامعة الجزائر 03، 2013، ص 156-170.

4.4. التحفيزات الجبائية الخاصة بالتشغيل:

يعتبر هذا الشكل من التحفيزات الجبائية أحد الحلول المطروحة أمام المشرع الجبائي ضمن السياسة التحفيزية الموجهة لتشجيع التشغيل، حيث يقدم المشرع الجبائي هذه التحفيزات الجبائية بهدف إنشاء مناصب شغل جديدة أو المحافظة على تلك المؤسسة، بالشكل الذي يلي أهدافها الاقتصادية، كتخفيف العبء الجبائي عليها من جهة، ومن جهة أخرى أهدافا اجتماعية كالتخفيض من معدلات البطالة، ويأخذ هذا النوع من التحفيزات الأشكال الموالية:

1.4.4. التخفيض على أساس عدد العمال المشغلون:

التحفيزات الجبائية في مجال التشغيل تهدف لتقليل تكلفة اليد العاملة على المؤسسات، وتشجيعها على التوظيف. يتم ذلك عبر تخفيضات ضريبية ترتبط بعدد مناصب العمل المستحدثة، وفق شروط يحددها القانون. التخفيض قد يكون بمبلغ ثابت أو متغير حسب عدد العمال، وأحيانا يصل إلى إعفاء ضريبي مؤقت. مثال على ذلك الإعفاءات التي يمنحها القانون الجزائري للمؤسسات التي توظف شبابا مستفيدين من دعم الدولة.

2.4.4. التخفيضات الجبائية للمؤسسات ذات الكثافة العمالية:

يقوم المشرع الجبائي بفرض اقتطاعات ضريبية تتناسب مع الكثافة العمالية، أي على أساس نسبة رأس المال واليد العاملة، فيقوم المشرع بتخفيض المعدلات الضريبية على المؤسسات ذات الكثافة العمالية، ويرفع من معدلاتها بالنسبة للمؤسسات ذات الكثافة في رأس المال، كما تمنح امتيازات ضريبية على الأرباح المعاد استثمارها والموجهة إلى الاستثمارات التي تتميز بحاجة إلى عدد كبير من اليد العاملة.

ثانيا. شروط الاستفادة من التحفيزات الجبائية:

1. الشروط القانونية لمنح التحفيزات الجبائية:

في إطار تفعيل إنشاء المؤسسات الناشئة، وضع المشرع الجزائري الشروط التالية:¹

- حصول المؤسسة على علامة "مؤسسة ناشئة"؛
- مصادقة المجلس العلمي والتقني التابع للمؤسسة الوطنية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة (الجيريا فانور) على قائمة اسمية خاصة بالتجهيزات والمعدات التي تدخل ضمن نشاط المؤسسة؛

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 55، الصادرة بتاريخ 21 سبتمبر 2020، ص 8-10.

- تخصيص قائمة التجهيزات والمعدات حسب استمارة حسب استمارة قرار منحها لامتيازات الجبائية الخاص بالمؤسسة التي تملك العلامة "مؤسسة ناشئة"؛
- الاستفادة من وثيقة الإعفاء من دفع الرسم على القيمة المضافة من طرف الإدارة الجبائية المختصة بعد قرار منح العلامة والقائمة الاسمية لجميع التجهيزات والمعدات التي تدخل ضمن مرحلة إنجاز المشروع المعتمدة من اللجنة؛
- يجب أن تقدم المصالح الجبائية بالنسبة للمؤسسات التي تمتلك العلامة بهدف قيام عملية شراء تجهيزات ومعدات من مورد أجنبي، ولكن المؤسسة لا تكتسب الحق من عدم دفع الحقوق الخاصة بالرسم على القيمة المضافة، ومع الالتزام بدفع المعدل المخفض 5% على الحقوق الجمركية، وذلك من خلال؛
- إعداد رخصة جبائية تتضمن الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة من طرف المصالح الجبائية المختصة؛
- قائمة التجهيزات والمعدات التي تدخل في منح مشروع المؤسسة والمصادق عليها المجلس العلمي والتقني حسب وثيقة في مرحلة أولى؛
- في حال صدور قرار بسحب علامة "مؤسسة ناشئة" من المؤسسة، سيتم توقيف هذه التحفيزات الجبائية الممنوحة وذلك بدءا من تاريخ صدور قرار السحب، وتبلغ المصالح الجبائية المختصة إقليميا بقرار سحب العلامة وذلك من طرف اللجنة المانحة للعلامة.

2. شروط نجاح التحفيز الجبائية:

- ان نجاح عملية التحفيز الجبائي لجذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب ان تخضع الى مجموعة من الشروط والسياسات التي تضعها الدولة من اجل الاستفادة منها وفق الاهداف المرجوة واهم هذه الشروط هي:¹
- مدى اسهام المشروع الاستثماري في تطوير وتنمية المناطق الجغرافية الفقيرة والنائية، إقامة المشاريع الاستثمارية في هذه المناطق سوف يساعد في إنعاشها وتحقيق التوازن ما بين الموزعات الاستثمارية وبالتالي سوف تحصل المؤسسات على التحفيز الجبائية؛
- مدى مساهمة المشروع الاستثماري في رفد النقدية الداخلة من العملات الوطنية والأجنبية؛
- مدى جودة وحداثة وتميز المنتج او نشاط المشروع الاستثماري على المستوى الدولي والمحلي، حيث انه عندما يكون هناك تميز للمنتج على المستوى العالمي فسيكون له موقع في سوق التصدير، اما تميزه على المستوى المحلي يكون بعدم تلاق كنس السلع والمنتجات التي تأتي من خارج السوق المحلي، ولكي لا يكون هناك إزاحة لمنتج مثل السلع التي تنتج من طرف هؤلاء المنتجين المحليين، والذي يكون ناتجا عن فارق سعر التحفيز الضريبي؛

¹ يحيى لخضر، "دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى (2003-2005)"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007، ص 38.

- وضع وعي سياسات جبائية للتحفيز الضريبي تربط ما بين مواقيت الاستثمار وبين أداء المشروع الاستثماري، اي ان يتم منح الحوافز الجبائية على مراحل تتزامن مع بدء المشروع الاستثماري، تزداد هذه الحوافز كل ما تبين كفاءة الأداء لهذا المشروع؛
- وضع الضوابط الخاصة لمتطلبات الأداء، والسياسات الموجهة بالإنجاز، وفي هذا الإطار لا بد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تقرر منح التحفيز الجبائية بمجموعة من الشروط منها:
- ضرورة تشغيل عدد معين من العمالة الوطنية في كل المستويات التنظيمية؛
- ضرورة استخدام الموارد المالية المحلية طالما تكون متوافقة مع الكم والكيف اللازمين؛
- تحديد نسبة معينة من الإنتاج للتصدير؛
- تحديد حجم وطاقمة الإنتاج بالمشروع سنوياً؛
- منع إقامة المشروع الاستثماري في بعض الأنواع من النشاطات مثل إنتاج الأسلحة والخدمات والمرافق العامة؛
- وضع ضوابط مرتبطة بنقل التكنولوجيا، حيث لابد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جلب التكنولوجيا المتطورة إلى البلد، وعدم استيراد التكنولوجيا المرتفعة الثمن إذا لو يوجد مبرر جوهري لها لأنها سوف تستفيد من التحفيز الجبائية عند تطبيق نظام الاهتلاك.

المطلب الثاني: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولاً. اهم التعريفات الخاصة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة:

عرفت منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على انها كيانات تنتج وتوزع البضائع والخدمات وغالبا ما تتكون من منتجين مستقلين بعض هؤلاء يعملون في المدن داخل الدول النامية بينما يعتمد البعض الاخر على افراد اسرة للعمل ويمتلك بعضهم عمالا وحرفيين في حين ان بعضهم يعمل براس مال ثابت يعتمد على أرباح قليلة وغالبا ما يمكن ان يكسبوا دخلا غير منتظم مما يخلق فرص عمل غير مستقرة.

عرفت جهة الأمم المتحدة الخاصة بتطوير صناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على انها تلك التي تضم ما بين 15 الى 19 موظفا بينما الشركات المتوسطة هي التي عدد عمال يتراوح ما بين 20 الى 99 عاملا؛

لكن الاتحاد الأوروبي اقر تعريفا جديدا اعتبارا من 01 يناير 2005. ويمكن تلخيص تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة

في الجدول التالي:

اعتمد البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة معايير كمية هي: عدد العمال، إجمالي الأصول بالإضافة إلى حجم المبيعات السنوي؛¹

تعريف حسب المشرع الجزائري:

عرفت المادة 05 من القانون رقم 02/17 المؤرخ في 10 يناير 2017، والذي نُشر في الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 02، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذه المؤسسات مهما كانت طبيعتها القانونية على أنها: "مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات والتي تشغل من 01 إلى 250 فردا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 ملايين دينار ولا تتجاوز حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري وتستوفي معيار الاستقلالية.

أما المؤسسة المتوسطة فطبقا للمادة 08 المؤرخ في 10 يناير 2017"، والذي نُشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02، فهي كل مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 فردا ورقم أعمالها ما بين 400 مليون إلى 4 ملايين دينار جزائري ومجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون إلى مليار دينار جزائري".

أما المؤسسة الصغيرة فقد عرفت المادة 09: "على أنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 فرد ورقم أعمالها لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار في حين".

عرفت المادة 10 المؤسسة الصغيرة جدا: "على أنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 09 أفراد ورقم أعمالها اقل من 40 مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري".²

من خلال ما سبق فان المؤسسات تصنف على أساس عدد العمال ورقم الأعمال والحصيلة السنوية لكن في حالة اختلف التصنيف بين عدد العمال ورقم الأعمال أو الحصيلة فان المؤسسة تصنف على أساس رقم الأعمال أو الحصيلة.

ومنه نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تُعرف ككيانات اقتصادية مستقلة تتفاوت في حجم العمالة والنشاط المالي، حيث تُصنف حسب عدد العمال ورقم الأعمال والحصيلة السنوية. هذه المؤسسات تلعب دوراً أساسياً في دعم الاقتصاد الوطني من خلال توفير فرص عمل وتنشيط الإنتاج، رغم التحديات التي تواجهها مثل عدم انتظام الدخل وصعوبة التمويل.

¹ فاطمة سنوساوي، عائشة شرفاوي، "تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحدياتها"، مجلة أبحاث الحماية الاجتماعية، المجلد 04، العدد 01، جامعة محمد الصالح منتوري-قسنطينة 1، الجزائر، 2023، ص 114-116.

² طالب سمية شاهيناز، جعدي شريفة، غزال مريم، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة استطلاعية"، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، المركز الجامعي المقاوم الشيخ امود بن مختار- ايليزي، 2021، ص 205.

ثانيا. خصائص المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

- تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي لا تتطلب مهارات عالية لإدارتها والمتمثلة فيما يلي:
- تتميز بالكفاءة والفعالية وذلك من خلال قدرتها على الاداء والانجاز في وقت قصير نسبيا؛
- القابلية للتجديد والابتكار ومساهمتهم في التطور التكنولوجي والبحث العلمي؛
- سهولة وبساطة التنظيم من خلال التوزيع المناسب للاختصاصات بين اقسام المشروع؛
- سهولة القيادة والتوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمشروع او سهولة اقناع العاملين بالأسس والسياسات والنظم التي تحمي عمل المشروع؛
- سهولة تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث لا يحتاج تكوينها الي إمكانيات كبيرة؛
- قدرتها على التجديد والمرونة والتكيف مع متغيرات السوق، وقدرتها على اتخاذ القرار السريع المناسب في الوقت الملائم مقارنة مع المشروعات الكبرى.¹

ثالثا. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تنقسم المؤسسات الى عدة من المستويات طبقا لأهميتها الى:

1- على مستوى الفرد صاحب المشروع:

- إشباع حاجة الفرد صاحب المؤسسة في إثبات الذات كشخصية مستقلة لها كيانها الخاص؛
- توفر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فرصة تحقيق رسالة غايتها الخاصة من الحياة العملية؛
- ضمان الحصول على دخل ذاتي له ولأسرته، بصفة خاصة، إذا أدير المشروع بأسلوب علمي رشيد؛
- تعد طريقة مهمة للتوزيع العادل للدخل بين افراد المجتمع وهذا بإتاحة الفرصة للجميع بغية انشاء مؤسسة حسب تطلعاتهم.

2- على مستوى المجتمع:

- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الأنشطة الإنتاجية الخدمية والسلعية والفكرية؛

¹دهامشي سميرة، فنوش بشرى، مرجع سبق ذكره، ص15-17.

- تشارك في حل مشكلة البطالة في المجتمع؛
- ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على تحقيق التوازن الإقليمي؛
- تساهم هذه المؤسسات في تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال العمل في مجال الصناعة الحرفية والاستهلاكية مما يؤدي الى تغطية السوق المحلي او الوطني.

3- على المستوى العالمي:

- أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت علما قائما بذاته يدرس في الجامعات والمعاهد العلمية وقد أفردت لها القرارات الخاصة بها؛
- انتشار وسائل الاعلام المسموعة والمقروءة والرئية على مستوى العالم التي تهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المختلفة؛

- انتشار المنظمات والصناديق المعنية بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم؛

- باتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كواحدة من أقوى أدوات التنمية الصناعية والتكنولوجية.¹

رابعا. أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يلي:

- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحديها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة؛
- استخدام فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدي المؤسسات او بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص اخرين؛
- القدرة على توزيع الصناعة وتنويعها للهيكل الصناعي؛
- تعبئة الموارد المحلية؛
- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية او خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا احياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛
- استخدام تكنولوجيا ملائمة، مما يؤدي الى تحقيق التطور الاقتصادي؛
- المحافظة على استمرارية المنافسة، من خلال القدرة على تقديم المنتجات والخدمات الجديدة.²

¹ ناصر دادي عدون، "التدقيق والتأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، دار المحمدية، الجزائر، الطبعة العاشرة، 2008، ص66.

² حكيم شبوطي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق العمالة"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص09.

خامسا. الهيئات الحكومية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تم إنشاء مجموعة من الهيئات الحكومية والتي بدورها تعمل على ترقية المؤسسات وتوفير التمويل اللازم لأصحاب هذا القطاع والتي سنتعرف عليها فيما يلي:¹

1. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ :

هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع ومرافقة الشباب البطال الراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة خاصة بهم خلال كل مسار إنشاء وتوسيع مؤسسته وكذا المتابعة في مرحلة الاستغلال. إضافة إلى تقديم أشكال متنوعة من دعم مالي، معنوي وفنيا وتعتبر الوكالة أحد الهياكل المرافقة التي تساهم في دعم وإنشاء وترقية المؤسسة الصغيرة، فقد ظهرت كبديل عن التعاونيات الثنائية التي نشأت في أوائل السبعينات.

فهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تسعى لإنشاء قطاع تشغيل شباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة وقد استحدثت الوكالة بموجب مرسوم تنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالشغل متابعة نشاطاتها.

2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

هي وكالة استحدثت بمقتضى المادة 06 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ بموجب القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلالية مالية، تعمل على تطوير وتنمية الاستثمارات وهذا بتسهيل استكمال الإجراءات الإدارية المتعلقة ببعض المشاريع لخلق المؤسسات وترقية الاستثمار.²

ومن مهامها الأساسية تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمار، وتسعى للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار العمل من أجل تقديم خدمات تتماشى وفق المعايير والمقاييس الدولية من المؤسسات وهيئات دولية مختلفة، وقد ضمنت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بحكم خبرتها وحنكتها في مجال ترقية الاستثمار مكانة هامة داخل مختلف الشبكات الدولية للوكالات.

3. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

القرض المصغر هو عبارة عن سلفة يتم تسديدها من سنة إلى 5 سنوات موجه للمشاريع التي تتراوح تكلفتها من 50000 دج إلى 400000 دج ويسمح باقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في ممارسة نشاط أو حرفة ما تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04_14 المؤرخ في 29 ذي الحجة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر. وتعتبر كآلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها المؤسسات المالية والبنوك للمستثمرين.

¹ بن عويوة نور الدين، بن ادريس محمد الأمين، "دور هيئات الدعم الحكومية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة ماستر أكاديمي، علوم التسيير،

إدارة أعمال، جامعة بوزياف-المسيلة، 2021-2022، ص 42-50.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة بتاريخ

10 أوت 2013، ص 4-12.

تعرف على أنها هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تقع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة أنشطتها والإشراف العملي عليها، وبسير الوكالة مجلس توجيه ولجنة مراقبة ويديرها مدير عام.

يهدف القرض المصغر إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع والخدمات يتضمن الدور الرئيسي للوكالة في تقديم الدعم والإشارة المرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح مشاريعهم المجسدة على مستوى المناطق الريفية والحضرية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي، وخاصة لدى فئة الإناث وتنمية روح المقاولات التي تساعد الأفراد على الاندماج الاجتماعي

4. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة وفقاً للمرسوم التنفيذي، وهي جهاز يتولى مهمة متابعة البرنامج الوطني لفائدة المؤسسات المتوسطة والصغيرة ونجاعة تطبيق البرامج القطاعية وتكوين قاعدة معلومات إحصائية حول نمو وتطور هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وترقية وإدماج الابتكار التكنولوجي في تسيير المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال توفير المال التكنولوجي والفني.

5. وكالة التنمية الاجتماعية:

وهي هيئة ذات طابع خاص تنشطا وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشأت سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96 232 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الاقتصادية، وكان هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة وذلك بوجه تدابير وبرامج لمحاربة البطالة، الفقر، والتهemis.

سادسا. التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في ظل تنامي ظاهرة العولمة فإن هناك العديد من التحديات التي قد تعيق نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

- التكتلات الاقتصادية والاتجاه نحو الاندماج: تتجه العديد من الدول نحو اتفاقيات وتكتلات اقتصادية لتعزيز قدرتها التنافسية عالمياً. السوق الأوروبية الموحدة شجعت على ظهور كيانات مشابة لمواجهة التحديات الاقتصادية الكبرى. كما يركز عالم الأعمال على الاندماج، الاستحواذ، والتحالف لزيادة الفعالية وتحقيق أرباح أعلى.

- ثورة المعلومات: يعتمد النظام الاقتصادي العالمي الجديد على الثورة الصناعية الثالثة، التي تمثل ثورة في المعلومات. ساهمت هذه الثورة في تقارب الأسواق وتغيير أنماط الملكية وتشجيع اندماج المؤسسات الصغيرة. وذلك استجابة لمتطلبات الإنتاج المتخصص ووفورات الحجم لتعزيز التنافسية العالمية.

- التطور التكنولوجي: سهل التقدم التكنولوجي الاتصال وسرع المعاملات الاقتصادية بين الدول. أدى إلى اتساع الأسواق وتشابه أنماط الاستهلاك عالمياً. ودفع المؤسسات لتطوير الإنتاج وتحسين الجودة لدعم تنافسيتها.

- **عالمية الاتصال:** أدى التقدم في الاتصال والمعلومات إلى تقليص المسافات وجعل العالم قرية صغيرة. أصبحت المؤسسات تعمل في بيئة تنافسية عالمية، حيث تنتشر المنتجات بسرعة عبر الأسواق. كما سهّل نقل تقنيات وأساليب الإنتاج بفضل الفضائيات والإنترنت.
- **عالمية التجارة:** سعت تول العالم الى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية من خلال انشاء الاتفاقيات العامة للتجارة والتعريفات الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية في سنة 1995 والتي تهدف الى تحرير التجارة العالمية حيث ان تحرير هذه لأخيرة يمثل تحدي كبير بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك التي تنتمي لدول العالم الثالث.
- **عالمية الجودة:** أدى ازدياد المنافسة العالمية إلى ظهور متطلبات الجودة العالمية وتحسين مستوى التجارة الدولية. أصبحت شهادات الجودة أداة أساسية تسمح للسلع بالدخول للأسواق العالمية كمثال "جواز مرور". وبفضلها يمكن للدول الأعضاء منع دخول السلع الرديئة دون مخالفة قوانين المنظمة العالمية للتجارة.
- **الخصخصة:** والتي تعني ان لأطار العالم لمسير لاقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرون هو نظام شبه واحد قائم على عمل اليات السوق وفعاليات جهاز الثمن وتفاعل قوي العرض والطلب.
- **تحدي الكفاءة الإدارية والبشرية:** ان هذا التحدي يستدعي تطوير الموارد البشرية بما يتناسب مع عملية التحديث والتطور وبما يتواءم متطلبات التكنولوجيا الحديث.¹

المطلب الثالث. دور التحفيز الجبائية في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

اولا. علاقة التحفيز الجبائي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تزايد أهمية الحوافز الجبائية في توجيه وتنظيم السياسة الاقتصادية وفي تسهيل وتشجيع توسيع الاستثمار، كما تأثر على قرار الاستثمار في الاتجاهات المرغوبة والقطاعات المستهدفة مثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعرف بمؤسسة تشغل من 01 إلى 250 مليون شخص ورقم أعمال سنوي يقل عن 2 مليار دج، وإيراداتها السنوية أقل من 500 مليون.

يمكن القول أن التحفيز الجبائية هي ميزة اقتصادية و تستخدم كسياسة لتحفيز الأشخاص على التوجه إلى إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة و القيام بأنشطة تساعد على تحقيق أهداف الدولة حيث يعتبر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسيلة ناجحة في تعبئة مدخرات الأفراد و إعادة ضخها في الحلقة الاقتصادية على شكل استثمار يعود

¹ دهامشي سميرة، قنوش بشرى، مرجع سبق ذكره، ص 28-29.

بالفائدة على الخزينة ، فالدولة وسعيا منها إلى رفع حجم الاستثمارات عمدت إلى وضع تحفيزات جبائية تساعد على تشجيع و تطوير و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كما أنها مفيدة للأغراض التنموية.

أساسا لما تقدم يمكن القول أن هناك علاقة إيجابية بين التحفيز الجبائي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأنها تعتبر أحد الآليات التي توفرها الدولة لتشجيع تلك المؤسسات و أن يكون للحوافز الجبائية خطة رسمية و مناسبة لتوجيه النمو المستقبلي لأداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وتعتبر كأداة حيوية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إدارة أداؤها المالي لأنها تحمي استقرار رأس المال العامل و أداء الإنتاج وتقليل من تكاليف تشغيل الموارد والأداء التسويقي من خلال جعل منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمتع بالميزة التنافسية و سهولة في اختراع الأسواق الداخلية و الخارجية.¹

ثانيا. التحفيزات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الناشئة في الجزائر:

1.2. الإعفاءات والتخفيضات الخاصة بالمؤسسات الناشئة:

حسبما ورد في نص المادة 68 من قانون رقم 20_16 المتضمن لقانون المالية لسنة 2021 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 2020:

المؤسسات الحاملة لعلامة "مؤسسة ناشئة" ، تعفى لمدة أربع سنوات مع إضافة سنة واحدة في حالة التجديد. وذلك ابتداء من تاريخ حصولها على العلامة بالنسبة لكلا من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبي على أرباح الشركات، كما تعفى من الرسم على القيمة المضافة، وتخضع للحقوق الجمركية بمعدل 5% بالنسبة للتجهيزات والمعدات، التي تقتنيها المؤسسات الحاملة لنفس العلامة وتدخل مباشرة ضمن إنجاز المشاريع الاستثمارية. نستنتج أن المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة "مؤسسة ناشئة" تحصل على:

- **أعفاء من دفع الحقوق الخاصة بالرسم على النشاط المهني TPA:** وهو ضريبة مستحقة مباشرة تقدر ب 1.5% على إجمالي المبيعات الشهرية المحققة، ويكون فترة العفاء من الضريبة لمدة أربع سنوات مع إضافة سنة واحدة في حالة التجديد؛
- **إعفاء من دفع الحقوق الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي IRG:** وهو ضريبة مستحقة مباشرة تقتطع من المداخل التي يتم تحقيقها من طرف الشخص الطبيعي وفق مبدأ سنوية الضريبة، وتحسب وفق جدول الشرائح التصاعدي؛
- **إعفاء من دفع الحقوق المستحقة بالضريبة على أرباح الشركات IBS:** وهي ضريبة مباشرة سنوية تفرض وفق معدلات تحدّد وفق قوانين المالية حسب طبيعة النشاط الممارس (26، 23، 19)، % على الأرباح السنوية المحققة خلال الدورة الواحدة من طرف شركات الأموال، إذن يعتبر إعفاء تستفيد منه المؤسسات الناشئة التي تعد شخصا معنويا قانونيا لفترة زمنية حددت بأربع سنوات مع سنة واحدة إضافية في حالة تجديد العلامة؛

¹ بلخضر شاهيناز، بلعياضي ريان، "دور الامتيازات الجبائية في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة ماستر أكاديمي، علوم مالية ومحاسبة، محاسبة وجبائية معمقة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، رج بوعريج، 2023-2024، ص41-51.

- إعفاء من دفع الحقوق المستحقة الخاصة بالرسم على القيمة المضافة TVA: والتي تصنف ضمن الضرائب الغير مباشرة يتحملها المستهلك الأخير، مع إمكانية تطبيق معدل 5% الخاص بالحقوق الجمركية، مع خضوع التجهيزات والمعدات المكتسبة والتي تندرج مباشرة ضمن فترة إنجاز المشروع إلى إعفاء كامل من دفع الرسم المستحق الذي يظهر في فاتورة الشراء، مع إمكانية الاستفادة من معدل منخفض في حال قيام بعملية استيراد هذه التجهيزات وفق معدل 5% الحقوق الجمركية.

2.2. الإعفاءات والتخفيضات الخاصة بالحاضنات:

لقد نصت المادة 87 من قانون المالية 2021 على ما يلي:

تعفى الشركات التي تحمل علامة "الحاضنة" من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة سنتين ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "الحاضنة"؛

تعفى من الرسم على القيمة المضافة المعدات المقتناة من طرف الشركات الحاملة لعلامة "الحاضنة" والتي تدخل مباشرة في إنجاز مشاريعها الاستثمارية، نستنتج من هذه المادة أن الإعفاءات الجبائية الممنوحة للشركات المتحصلة على علامة "حاضنة" هي:

- إعفاء لمدة سنتين من الرسم على النشاط المهني TAP؛
- إعفاء لمدة سنتين من الضريبة على الدخل الإجمالي IRG: وهو إعفاء خاص بالحاضنات ذات الشخص الطبيعي؛
- إعفاء لمدة سنتين من الضريبة على الدخل الإجمالي IBS: وهو إعفاء خاص بالحاضنات ذات الشخص المعنوي؛
- إعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA على المعدات المقتناة من طرف الشركة.¹

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للتحفيزات الجبائية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تُساهم الدراسات التطبيقية في توضيح أثر التحفيزات الجبائية على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تحليل تجارب محلية ودولية لتقييم فعاليتها والتحديات التي تواجهها. ويهدف المبحث إلى عرض هذه الدراسات لاستخلاص نتائج وتوصيات تدعم تطوير السياسات الجبائية لتحقيق التنمية.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 20_16 المتضمن لقانون المالية لسنة 2021 المؤرخة في 31 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية،

المطلب الأول: الدراسات السابقة للتحفيزات الجبائية

1. الدراسات العربية والأجنبية للتحفيزات الجبائية:

تعد التحفيزات الجبائية إحدى الآليات الجوهرية التي تعتمد عليها الحكومات لتشجيع الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي، خاصة في بيئات الأعمال التي تعاني من تحديات هيكلية كارتفاع التكاليف أو ضعف التمويل. وقد تناولت العديد من الدراسات هذا الموضوع من زوايا متعددة، سواء من خلال تقييم فعالية هذه الحوافز، أو قياس أثرها على أداء المؤسسات. وفي هذا السياق، نستعرض في الجدول التالي مجموعة من الدراسات السابقة، عربية وأجنبية، التي تناولت التحفيزات الجبائية، من حيث أهدافها، أدواتها، ونتائجها المحققة، مع توضيح طرق وأساليب المعالجة المعتمدة.

الجدول (1-1): الدراسات السابقة للتحفيزات الجبائية.

عنوان الدراسة	الهدف الرئيسي	الطريقة والأدوات	النتائج
دراسة (أسماء زينات، 2018-2019) ¹ والموسومة ب: "تقييم فعالية التحفيزات الجبائية وأثرها على تنشيط الاستثمار دراسة حالة بالجزائر -2016 2001".	تقييم مدى فعالية التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر.	العينة: وهي عبارة عن بيانات اقتصادية وطنية. طريقة معالجة البيانات والأسلوب الإحصائي: تحليل إحصائي كمي لبيانات الاقتصادية فترة الدراسة: 2016_2001	- أظهرت الدراسة ان التحفيزات الجبائية غير كافية بمفردها لجذب الاستثمارات. - ضرورة توفير مناخ استثماري ملائم يشجع على الاستثمار. - يجب ان يتميز هذا المناخ ب: الشفافية في التعاملات والاجراءات. عوامل مساعدة اخري.
دراسة (بسمة نريمان، سراوي شتوان 2023- 2024) ²	دراسة تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي	العينة: وهي مؤسسة إنتاج الحليب بولاية ميلة.	- خلّصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي واضح

¹ زينات أسماء، مرجع سبق ذكره، ص ص 01-289.

² نريمان بسمة، سراوي شتوان، "دور التحفيزات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة في الجزائر-دراسة حالة في مديرية الضرائب-ميلة"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، علوم التسيير، إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ - بالوصوف ميلة، 2023-2024، ص ص 01-156.

والموسومة ب: "دور التحفيزات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصغرة في الجزائر_دراسة حالة في مديرية الضرائب".	للمؤسسات المصغرة في الجزائر	طريقة معالجة البيانات والأسلوب الإحصائي: تحليل مالي باستخدام مؤشرات الأداء المالي. فترة الدراسة: غير محددة	للإعفاءات والتخفيضات الجبائية. - هذه الإجراءات تؤدي إلى: - تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصغرة. - تخفيف الأعباء المالية المترتبة على هذه المؤسسات. -تشجيعها على الاستمرار والنمو في بيئة اقتصادية تنافسية
دراسة (محمد الأمين شربي، مريم بلحاج، نفيسة زواوي 2022-2023)¹ والموسومة ب: "مدى فعالية التحفيزات الجبائية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية 2023-دراسة حالة".	دراسة تأثير التحفيزات الجبائية على توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية.	العينة: تتكون من مؤسستي EDIV LING و GAZ طريقة معالجة البيانات والأسلوب الإحصائي: مقابلات وتحليل نوعي للوثائق فترة الدراسة: 2023	- توصلت الدراسة إلى أن الجبائية البيئية لا تُعد أداة تحفيزية بالدرجة الأولى. - بل تهدف إلى: - تحقيق أهداف مالية من خلال فرض رسوم وضرائب بيئية.

¹ شربي محمد الأمين، بلحاج مريم، زواوي نفيسة، "مدى فعالية التحفيزات الجبائية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، علوم مالية ومحاسبة، محاسبة وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022-2023، ص ص 01-97.

دراسة (بوبكر عافية، 2021-2022) ¹ الموسومة ب: "التحفيزات الجبائية وأثارها على الاستثمار المحلي _دراسة حالة_".	تحليل تأثير التحفيزات الجبائية على الاستثمار المحلي في قطاعي النقل وأشغال البناء بولاية أدرار.	العينة: 60 مستثمرا في قطاعي النقل والبناء بولاية أدرار. طريقة معالجة البيانات والأسلوب الإحصائي: استبيانات وتحليل إحصائي باستخدام برنامج SPSS. فترة الدراسة: لا توجد.	- خلصت الدراسة إلى أن التحفيزات الجبائية في الجزائر لها تأثير إيجابي نسبي على جذب الاستثمار. - رغم ذلك، فإن هذه التحفيزات: - تعاني من ضعف في التطبيق العملي. - وتفتقر إلى الشفافية في الإجراءات والآليات.
دراسة (محمد عيد، عبد القادر بلحاج، 2021-2022) ² والموسومة ب: "دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار المحلي _دراسة حالة الجزائر 2010-2021".	تحليل أثر التحفيزات الجبائية على تشجيع الاستثمار المحلي في الجزائر.	العينة: وهي عبارة عن بيانات اقتصادية وطنية متعلقة بالاستثمار والتحفيزات الجبائية. طريقة معالجة البيانات والأسلوب الإحصائي: تحليل إحصائي كمي باستخدام نماذج الانحدار. فترة الدراسة: 2010_2021.	- أظهرت الدراسة أن التحفيزات الجبائية الممنوحة في الجزائر خلال الفترة المدروسة كان لها تأثير إيجابي في: تشجيع الاستثمار المحلي. - رغم ذلك، فقد كان هذا التأثير محدودًا بسبب عوامل أخرى، من أبرزها: - التعقيدات الإدارية التي تواجه المستثمرين.
دراسة (Edwin Matano، 2021) ³	دراسة تأثير الحوافز الضريبية على الأداء المالي	عينة الدراسة وفرة الدراسة: شملت الدراسة 95 شركة صناعية مسجلة لدى	- وجدت الدراسة أن الحوافز الضريبية، مثل:

¹ بوبكر عافية، "التحفيزات الجبائية وآثارها على الاستثمار المحلي-دراسة حالة قطاعي النقل واشغال البناء لولاية ادرار"، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، اقتصاد كمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2021-2022، ص.ص 01-70.

² عيد محمد، بلحاج عبد القادر، "دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار المحلي دراسة حالة الجزائر 2010-2021"، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، علوم التسيير، إدارة مالية، جامعة ابن خلدون-تيارت، 2021-2022، ص ص 01-123.

³ Edwin Matano, "The Effect of Tax Incentives on the Performance of Manufacturing Firms", (Unpublished) Master's Thesis, School of Business, Business Administration Major, University of Nairobi, September 2021, p.p01-68.

الموسومة ب: "تأثير الحوافز الضريبية على أداء الشركات الصناعية في نيروبي جامعة نيروبي".	لشركات الصناعية في كينيا	جمعية مصنعي كينيا، خلال الفترة من 2016 إلى 2020 الأسلوب الإحصائي وطريقة معالجة البيانات: استخدام برنامج SPSS للتحليل الإحصائي، بما في ذلك المتوسطات والانحرافات المعيارية، وتحليل الارتباط والانحدار.	الموسومة ب: "تأثير الحوافز الضريبية على أداء الشركات الصناعية في نيروبي جامعة نيروبي".
أظهرت النتائج أن الحوافز الضريبية المقدمة في عام 2006: - كان لها تأثير إيجابي كبير على استثمارات البحث والتطوير. - في المقابل، فإن الحوافز المقدمة في عام 2008: - لم تكن بنفس الفعالية ولم تحقق نفس التأثير الإيجابي.	عينة الدراسة وفترة الدراسة: شملت الدراسة بيانات من صناعات التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات، مع التركيز على التغيرات في الحوافز الضريبية في عامي 2006 و2008 الأسلوب الإحصائي وطريقة معالجة البيانات: استخدام تحليل الانحدار لاختبار تأثير الحوافز الضريبية على نفقات البحث والتطوير.	تحليل تأثير الحوافز الضريبية على استثمارات البحث والتطوير في الصين، مع التركيز على صناعات التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات.	دراسة (Gong cai ping، 2011)¹ والموسومة ب: "الحوافز الضريبية في البحث والتطوير جامعة نانجينغ".

¹Gong Cai Ping, "Tax Incentives in Research and Development", Unpublished Master's Thesis, School of Accounting, Nanjing University, 2011, p p01-68.

- أوصت الدراسة بأن الحوافز الضريبية تُعد: - أدوات فعالة في دعم تطوير الطاقة المتجددة. - مرنة، ما يجعلها قابلة للتكيف مع مختلف السياقات الاقتصادية. - كما أشارت إلى أن جنوب أفريقيا يمكنها: - الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال. - تصميم سياساتها الضريبية بشكل أكثر فاعلية وملاءمة لتحقيق أهدافها في الطاقة المتجددة.	عينة الدراسة وفترة الدراسة: لم تحدد الدراسة عينة زمنية محددة، بل ركزت على تحليل السياسات والحوافز الضريبية عبر دول مختلفة . الأسلوب الإحصائي وطريقة معالجة البيانات: لم يتم استخدام أساليب إحصائية محددة؛ اعتمدت الدراسة على تحليل نوعي للمعلومات المتاحة.	تحليل فعالية الحوافز الضريبية في تشجيع تطوير الطاقة المتجددة، مع التركيز على دراسات الحالة الدولية وإمكانية تطبيقها في جنوب أفريقيا.	دراسة (Dola Nortje، 2009)¹ والموسومة ب: "الحوافز الضريبية للطاقة المتجددة جامعة بريوريا".
أشارت الدراسة إلى أن الحوافز الضريبية في جنوب أفريقيا تحتاج إلى: - تحسينات لجعلها أكثر تنافسية وفعالية مقارنة بالدول الأخرى؛ - من المهم تحديد العوامل التي تحد من فعالية الحوافز الضريبية في جنوب أفريقيا، مثل التعقيدات الإدارية أو نقص الشفافية؛	عينة الدراسة وفترة الدراسة: لم تحدد الدراسة فترة زمنية محددة، بل ركزت على تحليل السياسات الحالية حتى عام 2010. المتعلقة بالبحث والتطوير في الدول المذكورة . الأسلوب الإحصائي وطريقة معالجة البيانات: لم يتم استخدام أساليب	تقييم فعالية الحوافز الضريبية المقدمة للبحث والتطوير في جنوب أفريقيا، ومقارنتها مع تلك المقدمة في المملكة المتحدة، أستراليا، وكندا.	دراسة (shane terrence، 2010)² والموسومة ب: "تحليل الحوافز الضريبية للبحث والتطوير في جنوب أفريقيا ومقارنة دولية جامعة كوازولو ناتال"

¹ Dola Nortje, "Tax Incentives for Renewable Energy", Master's Thesis (unpublished), Faculty of Economics, Business Administration Major, University of Pretoria, 2009, p 01-85.

² Shane Terrence Price, "Analysis of Tax Incentives for Research and Development in South Africa and an International Comparison", Master's Thesis (unpublished), Faculty of Law, University of KwaZulu-Natal, 2010, p 01-66.

			إحصائية محددة؛ اعتمدت الدراسة على تحليل نوعي للمعلومات والسياسات. أهمية التوازن بين التحفيز والضرائب؛ تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.
دراسة (Petrus Letaba2012)¹ الموسومة ب: "التأثير الحوافز الضريبية للبحث والتطوير في جنوب أفريقيا جامعة ويتواترسراند".	استكشاف تأثير الحوافز الضريبية للبحث والتطوير على الأداء المالي والتنافسي للشركات في جنوب أفريقيا، وتحديد العوامل التي قد تعيق فعالية برنامج الحوافز الضريبية.	عينة الدراسة وفترة الدراسة: شملت الدراسة شركات جنوب أفريقية استفادت من الحوافز الضريبية للبحث والتطوير؛ لم يتم تحديد فترة زمنية محددة في المعلومات المتاحة. الأسلوب الإحصائي وطريقة معالجة البيانات: لم يتم استخدام أساليب إحصائية كمية محددة؛ اعتمدت الدراسة على تحليل نوعي للمقابلات والمعلومات التي تم جمعها.	استفادة الشركات في جنوب أفريقيا من الحوافز الضريبية؛ ساهمت الحوافز الضريبية في تحسين التدفق النقدي للشركات؛ ساعدت في تعزيز التنافسية بين الشركات المحلية؛ تأثير الحوافز الضريبية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ حفزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في البحث والتطوير؛

المطلب الثاني: الدراسات السابقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. الدراسات العربية والأجنبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، لما لها من دور محوري في خلق فرص العمل، وتحقيق التوازن الجهوي، وتعزيز الإنتاج المحلي. ونظرًا لأهميتها، اهتم الباحثون بدراساتها من جوانب مختلفة كأدوارها التنموية، التحديات التي تواجهها، والسياسات الموجهة لدعمها. يبين الجدول التالي أبرز الدراسات السابقة التي تطرقت إلى هذا القطاع، موضحة أهدافها، المناهج المستخدمة، وأهم ما توصلت إليه من نتائج واستنتاجات.

¹ Petrus Letaba, "The Impact of Tax Incentives on Research and Development in South Africa", Master's Thesis (unpublished), Faculty of Business Administration, University of the Witwatersrand, 2012, p01-74.

الجدول (1-2): الدراسات السابقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عنوان الدراسة	الهدف الرئيسي	الطريقة والأدوات	النتائج
دراسة (وردة سعايدية، 2023) ¹ والموسومة ب: تأهيل وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار استراتيجي لدعم التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية__	إبراز أهمية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير تنافسياتها في دعم التنوع الاقتصادي في الجزائر والتخلص من التبعية للموارد الريعية.	العينة: لا توجد طريقة معالجة البيانات والأسلوب الإحصائي: الدراسة على التحليل الوصفي لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. فترة الدراسة: 2023	- وصلت الدراسة إلى أن برامج التأهيل المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية: - حققت نتائج ضعيفة جداً في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. - نتيجة لذلك، فقد أثر ذلك سلباً على: - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنوع الاقتصادي.
دراسة (سمية لوكيز، 2021) ² والموسومة ب: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري__ دراسة حالة__".	إبراز الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري.	العينة: عينة عشوائية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية برج بوعريج، سطيف، المسيلة. طريقة معالجة البيانات والأسلوب الإحصائي: استخدمت الدراسة استبيانا لجمع البيانات، وتم تحليلها	- كشفت الدراسة أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة كانت: - مساهمة متوسطة. - كما أشارت الدراسة إلى أن سلوك هذه المؤسسات تجاه التنمية المستدامة يتراوح بين:

¹ وردة سعايدية، "تأهيل وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار استراتيجي لدعم التنوع الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العلوم الاقتصادية، اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2022-2023، ص ص 01-260.

² لوكيز سمية، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري-دراسة حالة بعض الولايات"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، 2020-2021، ص ص 01-205.

- (البديهية والعفوية) أي أن بعض المؤسسات تتبع سلوكيات غير منظمة أو غير مخططة - (الامتثال) الالتزام بالمعايير والمتطلبات البيئية. - (الاستجابة) التفاعل مع المتغيرات والضغوطات البيئية بشكل تدريجي أو تكييفي.	باستخدام الإحصاء الوصفي. فترة الدراسة: 2021		
- أشارت الدراسة إلى أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي و التنمية لا تزال محدودة ويرجع ذلك إلى عدة عقبات، من أبرزها: - مشكلات التمويل وصعوبة الحصول على القروض والدعم المالي. - المنافسة غير العادلة من طرف المؤسسات غير الرسمية التي لا تخضع لنفس القوانين والضرائب.	عينة الدراسة: لا توجد طريقة معالجة البيانات والأسلوب الإحصائي: استخدمت استبياناً لجمع المعلومات. فترة الدراسة: 2021	تسليط الضوء على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.	دراسة (شهيرة حمداش، 2021)¹ والموسومة ب: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

¹ حمداش شهيرة، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، ص 01-286.

دراسة (سليمة غدير أحمد، 2017) ¹ والموسومة ب: "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر_دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة، الوادي، غرداية)".	تحديد متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر لزيادة تنافسيتها مع التركيز على منطقة الجنوب الشرقي.	المنهج الوصفي التحليلي العينة: شملت الدراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في ولاية ورقلة، غرداية والوادي. طريقة معالجة البيانات والأسلوب الإحصائي: استخدمت الدراسة أدوات الإحصاء الوصفي مثل: المتوسطات الحسابية ومعاملات الارتباط الخطي، معادلة الانحدار الخطي. فترة الدراسة: 2017	- توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: - تواجه العديد من المعوقات. - هذه المعوقات تؤثر بشكل مباشر على: - قدرتها التنافسية في السوق.
دراسة (فتيحة ابن بوسحاقي، 2019-2020) ² والموسومة ب: "مكانة ودور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برامج الدعم الاقتصادي في الألفية الثالثة".	تسليط الضوء على مختلف البرامج الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر للفترة (2001_2019)، والبحث في مدى استجابة قطاع المؤسسات الصغيرة	العينة: لا توجد طريقة معالجة البيانات والأسلوب الإحصائي: اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي لبرامج الدعم الاقتصادي وتأثيرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	توصلت الدراسة إلى أن جهود الدولة الجزائرية في: - تبني خيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية للتنمية، قد أسهمت في: - تقوية النسيج الاقتصادي الوطني.

¹ سليمة غدير أحمد، "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر_دراسة حالة الجنوب الشرقي"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، علوم اقتصادية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016-2017، ص 01-328.

² ابن بوسحاقي فتيحة، "مكانة ودور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برامج الدعم الاقتصادي-في الألفية الثالثة"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العلوم الاقتصادية، مالية ونقد، جامعة الجزائر 3، 2022-2023، ص 01-318.

– تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في: – رفع قدرات الاقتصاد الوطني. – المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.	فترة الدراسة: 2001_2019	والمتوسطة للأدوار المنوطة به في إطار هذه البرامج.	
أظهرت الدراسة أن المعرفة الريادية تمتلك: – تأثيراً إيجابياً مباشراً على أداء المؤسسات. – كما بينت أن هناك علاقة وسيطة تتمثل في: – التعرف على الفرص. – واستغلال هذه الفرص.	عينة الدراسة 102 : مؤسسة صغيرة ومتوسطة في عمان. الأسلوب الإحصائي وطريقة معالجة البيانات : تحليل البيانات باستخدام أساليب إحصائية مناسبة (لم يتم تحديدها في المصدر المتاح). غير محددة : فترة الدراسة في المصدر المتاح	دراسة تأثير المعرفة الريادية على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عمان، مع استكشاف دور التعرف على الفرص واستغلالها كوسيط في هذه العلاقة .	دراسة - (Naima M. Al-Bemani2022)¹ الموسومة ب: "تأثير القدرات الديناميكية على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عمان جامعة جنوب ألاباما".
– أثبتت الدراسة أن القدرات الاستراتيجية تملك: – تأثيراً إيجابياً على أداء المؤسسات. – كما أظهرت النتائج أن استراتيجية الابتكار:	عينة الدراسة : غير محددة في المصدر المتاح . الأسلوب الإحصائي وطريقة معالجة البيانات : تحليل الانحدار واختبارات	فحص الدور الوسيط لاستراتيجية الابتكار في العلاقة بين القدرات الاستراتيجية وأداء المؤسسات الصغيرة	دراسة (Yakubu Salisu 2019)² والموسومة ب: "القدرات الاستراتيجية، استراتيجية الابتكار وأداء المؤسسات

¹ Naima M. Al-Bemani, "The Impact of Dynamic Capabilities on the Performance of Small and Medium-sized Enterprises in Oman," PhD dissertation (unpublished), Faculty of Business Administration, Department of Business Administration, University of South Alabama, 2022, p p. 01–130.

²Yakubu Salisu, "Strategic Capabilities, Innovation Strategy, and the Performance of SMEs in the Food and Beverage Industry," PhD dissertation (unpublished), Othman Yeop Abdullah Graduate School of Business, Department of Business Administration, Universiti Utara Malaysia, 2019, p p. 01–471.

الصغيرة والمتوسطة في صناعة الأغذية والمشروبات جامعة أوتارا ماليزيا".	والمتوسطة في صناعة الأغذية والمشروبات	الوساطة باستخدام برامج إحصائية متقدمة . فترة الدراسة :غير محددة في المصدر المتاح.	- تلعب دوراً وسيطاً مهماً في تعزيز هذا التأثير . - أي أنها تدعم العلاقة بين القدرات الاستراتيجية والأداء المؤسسي.
دراسة (Patrick Senoia Akayombokwa2021)¹ والموسومة ب: "استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفوز بعقود التعدين لتحقيق الربحية والاستدامة جامعة والدين".	استكشاف الاستراتيجيات التي يستخدمها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زامبيا لتجنب الفشل والفوز بعقود التعدين	عينة الدراسة : شملت اربعة من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناجحة في زامبيا . الأسلوب الإحصائي وطريقة معالجة البيانات : تحليل موضوعي للبيانات المستقاة من المقابلات والوثائق . غير محددة :فترة الدراسة في المصدر المتاح	- تقديم منتجات ذات جودة تنافسية. - استراتيجيات تسويق ومالية تفاعلية. - اكتساب الموارد واستخدامها بفعالية.
دراسة (José Manuel González Varona 2024 and others)² والموسومة ب: "بناء وتطوير كفاءة تنظيمية للتحويل الرقمي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تطوير نموذج للكفاءة التنظيمية يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحديد وتطوير القدرات الرقمية اللازمة للتحويل الرقمي.	عينة الدراسة : شملت ستة خبراء (ثلاثة أكاديميين وثلاثة محترفين في إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة). الأسلوب الإحصائي وطريقة معالجة البيانات :	نجاح التحويل الرقمي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يعتمد فقط على توفر التكنولوجيا، بل: - يرتبط بدرجة كبيرة بـ الكفاءة التنظيمية.

¹ Patrick Sipopa Akayombokwa, "Strategies of Small and Medium Enterprises to Win Mining Contracts for Profitability and Sustainability," Doctoral Dissertation (unpublished), College of Business, Business Administration specialization, Walden University, 2021, p p. 1-132.

² José Manuel González Varona and others, "Building and Developing Organizational Competence for Digital Transformation in Small and Medium Enterprises," Doctoral Dissertation (unpublished), College of Economics and Management, Business Administration specialization, University of Valladolid, 2021, p p. 1-171.

جامعة سالامانكا".	تحليل نوعي باستخدام المقابلات شبه المنظمة وتحليل البيانات الموضوعي .	فترة الدراسة: غير محددة في المصدر المتاح.	- ويتأثر بـ القدرات الداخلية للمؤسسة. - تم تطوير نموذج تدريجي يمكن المؤسسات من: - تقييم جاهزيتها الرقمية. - تحديد المهارات والموارد اللازمة لعملية التحول الرقمي.
-------------------	--	---	--

المطلب الثالث: الدراسات السابقة للتحفيز الجبائية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. الدراسات العربية والأجنبية للتحفيز الجبائية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن العلاقة بين التحفيز الجبائية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة علاقة تكاملية؛ فالحوافز الضريبية تُعد أحد أبرز الأدوات التي تعتمد عليها الدول لتقوية هذا القطاع الحيوي. وقد حاولت بعض الدراسات الجمع بين المتغيرين، بغرض تقييم مدى فعالية هذه السياسات في دعم المؤسسات، وتحفيز المبادرة الاستثمارية. ويعرض الجدول التالي مجموعة من الدراسات التي تناولت هذه العلاقة المركبة، مع توضيح مناهجها العلمية، وأهم النتائج التي توصلت إليها.

الجدول (1-3): الدراسات السابقة للتحفيز الجبائية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عنوان الدراسة	الهدف الرئيسي	الطريقة والادوات	النتائج
دراسة (قلادي نظيرة، 2017) ¹ والموسومة ب: "دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".	دراسة تأثير النظام الجبائي الجزائري على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من المؤشرات مثل الضغط الجبائي، التحفيز الجبائية والخطر الجبائي.	العينة: شملت 146 مؤسسة صغيرة ومتوسطة صناعية خاصة بولاية قسنطينة الأسلوب الاحصائي المتبع: تحليل التكرارات، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الارتباط تحليل التباين. فترة الدراسة: غير محددة.	- وُجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنظام الجبائي على تنافسية المؤسسات، خاصة في المتغيرين التاليين: - الضغط الجبائي: يؤثر سلبًا أو إيجابًا بحسب مستواه. - التحفيز الجبائية: تُساهم في تعزيز التنافسية عند توفرها وفعالية تطبيقها.

¹ قلادي نظيرة، "دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة ميدانية بالمؤسسات الصناعية لولاية قسنطينة"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2016-2017، ص 01-282.

دراسة (لجناف عبد الرزاق، 2017) ¹ والموسومة ب: "أثر الإصلاحات الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة وسبل دعمها وترقيتها في الجزائر".	تحليل تأثير الإصلاحات الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة وسبل دعمها وترقيتها في الجزائر.	العينة: غير محددة فترة الدراسة: منذ 1992 في إطار الإصلاح الاقتصادي والانتقال نحو اقتصاد السوق.	- الإعفاءات الجبائية تُساهم في دعم وتطوير المؤسسات، لكنها ليست العامل الوحيد المؤثر في عملية التطوير. - هناك عوامل أخرى تلعب دورًا جوهريًا مثل: - البيئة التنظيمية، - جودة البنية التحتية، - التمويل والتكوين، - والاستقرار الاقتصادي والمؤسسي.
دراسة (حليتم محمد الصديق، معوش يوسف، 2022) ² والموسومة ب: "تأثير التحفيزات الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة".	تحديد تأثير السياسة الجبائية، متمثلة في التحفيزات، على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	العينة: لم تحدد الأسلوب الاحصائي: استخدام أساليب تحليلية وصفية فترة الدراسة: لا توجد.	- التحفيزات الجبائية تُساهم بشكل فعال في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال: - تقديم تسهيلات مالية تُخفف العبء الضريبي. - منح حوافز ضريبية تشجع على التوسع والنمو - هذا الدور ينعكس بشكل إيجابي على:

¹ لجناف عبد الرزاق، "أثر الإصلاحات الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة وسبل دعمها وترقيتها -دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العلوم الاقتصادية، الاقتصاد السياسي، جامعة الجزائر 3، 2016-2017، ص 01-367.

² حليتم محمد الصديق، معوش يوسف، "تأثير التحفيزات الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية- برج بوعريش"، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مالية ومحاسبة، محاسبة و جبابة معمقة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021-2022، ص ص 01-85.

- زيادة حجم الاستثمارات داخل المؤسسة. - تحسين رقم الأعمال وتعزيز الأداء المالي.			
- لتحفيزات الجبائية تلعب دوراً مهماً في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال: - تقليل الأعباء المالية، - وتشجيع الاستثمار والتوسع. - هذا يسهم بدوره في: - تحسين أداء هذه المؤسسات، - وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي على المستوى الوطني.	العينة: لا توجد فترة الدراسة: غير محددة	دراسة تأثير الامتيازات الجبائية على دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	دراسة (ميمون عبد النور، شبايجي عبد الرزاق ، 2022)¹ والموسومة ب: "دور الامتيازات الجبائية في دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".
- التحفيزات الجبائية التي تقدمها الدولة من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ساهمت بدرجة ملحوظة في	عينة الدراسة: لا توجد الأسلوب الإحصائي وطريقة معالجة البيانات: لم يتم تحديد الأسلوب الإحصائي بشكل دقيق في المصدر المتاح.	معرفة مدى مساهمة سياسة التحفيز الجبائي التي تقدمها الدولة، من خلال مختلف الإجراءات والقوانين	دراسة (بوقفة عبد الحق، كمال رزيق 2013)² والموسومة ب: "دور برامج سياسة التحفيز

¹ ميمون عبد النور، شبايجي عبد الرزاق، "دور الامتيازات الجبائية في دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية- فرع المسيلة، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، علوم مالية ومحاسبة ومحاسبة وجبائية معمقة، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2019-2020 ص ص 01-93.

² بوقفة عبد الحق كمال رزيق "دور برامج سياسة التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) (2002-2012)"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي، المجلد 01، العدد 06، 2013، ص ص 01-17.

تشجيع إنشاء وتوسعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. - لوحظ ارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من التحفيزات خلال الفترة 2002-2012، مما يدل على استجابة إيجابية لسياسات الدعم الجبائي. - هذه التحفيزات ساعدت في خلق مناصب شغل جديدة، مما يعني أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تساهم بشكل أكبر في امتصاص البطالة. - لعبت ANDI دورًا محوريًا في تنفيذ هذه السياسة، لكن الدراسة أكدت على ضرورة مراجعة بعض الإجراءات البيروقراطية التي قد تحد من الاستفادة المثلى.	فترة الدراسة: 2002-2012.	التشريعية والتنظيمية عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.	الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر".
---	---------------------------------	--	---

دراسة (Peter Ssenyonjo 2019)¹ والموسومة ب: "مقارنة للحوافز الضريبية للمؤسسات الصغيرة في جنوب أفريقيا، أستراليا، الهند والمملكة المتحدة جامعة جنوب أفريقيا".	تحليل الحوافز الضريبية المقدمة للمؤسسات الصغيرة في جنوب أفريقيا ومقارنتها مع تلك المقدمة في أستراليا، الهند، والمملكة المتحدة، بهدف تحديد أوجه التشابه والاختلاف وتقديم توصيات لتحسين الحوافز الضريبية في جنوب أفريقيا.	عينه الدراسة وفترة الدراسة: لم يتم تحديدها بالتفصيل في المصدر المتاح الأسلوب الإحصائي وطريقة معالجة البيانات: لم يتم تحديدها بالتفصيل في المصدر المتاح.	- تبسيط الإجراءات الإدارية والضريبية - الاستفادة من تجارب دول - تحديد معايير واضحة وشفافة - وضع معايير دقيقة ومعلنة للاستفادة من الحوافز - تعزيز التقييم المسبق والتأهيل
دراسة (John Wang and others 2024)² والموسومة ب: "أثير الحوافز الضريبية على الابتكار المؤسسي: أدلة من إصلاح ضريبة القيمة المضافة في الصين منشور في مجلة "السياسة الاقتصادية المعاصرة".	استكشف ما إذا كانت الحوافز الضريبية، من خلال إصلاح ضريبة القيمة المضافة في الصين، تعزز الابتكار في الشركات.	عينه الدراسة وفترة الدراسة: لم يتم تحديدها بالتفصيل في المصدر المتاح الأسلوب الإحصائي وطريقة معالجة البيانات: استخدام بيانات من المكتب الوطني للإحصاء وإدارة الملكية الفكرية الوطنية في الصين، مع تحليل تأثير الإصلاح على الابتكار.	- وجدت الدراسة أن إصلاح ضريبة القيمة المضافة له: - تأثير إيجابي كبير على الابتكار داخل الشركات. - ما يشير إلى أن: - السياسات الضريبية يمكن أن تُستخدم كأداة فعالة لتحفيز الابتكار المؤسسي.

¹ Peter Ssenyonjo, "A Comparative Study of Tax Incentives for Small Businesses in South Africa, Australia, India and the United Kingdom", Master's thesis (unpublished), College of Graduate Studies, Taxation major, University of South Africa, 2019, p p. 1-213.

² John Wang, Xiaoyang Li, Wenxuan Hou, "The Impact of Tax Incentives on Corporate Innovation: Evidence from China's Value-Added Tax Reform," *Contemporary Economic Policy*, Volume 42, Issue 1, Wiley Publisher, 2024, p p. 183-202.

دراسة (Zine El Abidine Mohani 1992) ¹ والموسومة ب: "استراتيجيات صناعية بديلة وتأثير الحوافز المالية والسياسة التجارية في تحقيق أهداف التوظيف في التصنيع الماليزي كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية".	تحليل الاستراتيجيات الصناعية المختلفة وتأثير الحوافز المالية والسياسات التجارية على خلق فرص العمل في قطاع التصنيع بماليزيا.	عينة الدراسة وفترة الدراسة : تشمل بيانات من قطاع التصنيع الماليزي للفترة من 1957 إلى 1970، مع دراسات حالة لصناعات النسيج والإلكترونيات الأسلوب الإحصائي وطريقة معالجة البيانات :تقدير مرونة الإحلال وتحليل خصائص المؤسسات الموجهة للتصدير والموجهة للسوق المحلي.	- تعزيز التصنيع الموجه للتصدير: - دعم القطاعات الصناعية ذات القدرة التنافسية العالية في الأسواق الدولية. - تقديم حوافز خاصة للمؤسسات التي تُوجّه جزءاً كبيراً من إنتاجها نحو التصدير. - تطوير البنية التحتية اللوجستية (الموانئ، النقل، التخزين) لتسهيل عمليات التصدير. - إصلاح نظام الحوافز المالية
دراسة (Elenza Mary 2021) ² والموسومة ب: استكشاف أهمية الحوافز الضريبية في صناعة التخمير في أفريقيا جامعة بريتوريا".	تحليل تأثير الحوافز الضريبية، المعروفة بمبادرات التوريد المحلي، على صناعة التخمير في أفريقيا، مع تقييم الأثرين الاقتصادي والاجتماعي لهذه الحوافز	عينة الدراسة وفترة الدراسة :تشمل دراسات حالة لعدة دول أفريقية؛ الفترة الزمنية غير محددة في المصدر المتاح الأسلوب الإحصائي وطريقة معالجة البيانات :استخدام نموذج مصنوفة المحاسبة الاجتماعية لتحليل	مبادرات التوريد المحلي تُعد ذات أهمية استراتيجية لقطاع التخمير في أفريقيا. - تساهم في تحقيق بعض الأهداف المرجوة، مثل: - دعم سلاسل القيمة المحلية.

¹ Zine El Abidine Mohani, "Alternative Industrial Strategies and the Impact of Financial Incentives and Trade Policy on Employment Objectives in Malaysian Manufacturing," Unpublished doctoral thesis, London School of Economics and Political Science, Department of Economics, 1992, p p. 1–369.

² Elenza Mary, "Exploring the Importance of Tax Incentives in the Brewing Industry in Africa," (Unpublished) master's thesis, Faculty of Economic and Administrative Sciences, Taxation specialization, University of Pretoria, 2021, p p. 1–511.

التأثير الاقتصادي، وتحليل الوثائق للتأثير الاجتماعي	- تعزيز الاعتماد على الموارد والمنتجات المحلية. - ومع ذلك، تواجه هذه المبادرات تحديات كبيرة، من أبرزها: - معدلات الفقر المرتفعة. - النمو الاقتصادي المحدود، مما يعيق التوسع والاستدامة		
--	---	--	--

الرابع: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة

بعد عرض مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت كل من التحفيز الجبائية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك العلاقة بينهما، كان من الضروري القيام بتحليل مقارن لها بغرض الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف، وتحديد الفجوات البحثية التي يمكن أن تبرر هذه الدراسة الحالية. يهدف هذا التحليل إلى استخلاص أهم الاتجاهات التي سلكها الباحثون في هذا المجال، وتقييم مدى تنوع الأساليب المستخدمة، واختلاف النتائج باختلاف السياقات الاقتصادية والزمنية. يعرض الجدول التالي مقارنة تحليلية توضح النقاط المشتركة والاختلافات بين الدراسات، إضافة إلى استنتاجات عامة تفيد في توجيه البحث نحو إضافة علمية جديدة.

الجدول (1-4): مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة (قلاوي نظيرة، 2017)	دراسة قلاوي نظيرة تطرقت للنظام الجبائي وعلاقته بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يشابه مع دراستنا التي تركز على التحفيز الجبائية كجزء من النظام الجبائي. كلا الدراستين اعتمدتا على المنهج الوصفي التحليلي وأدوات تحليل أحصائية.	دراستنا تشمل تطبيق ميداني واستبيان إلى جانب التحليل النظري، بينما دراسة قلاوي نظيرة كانت نظرية فقط كذلك، دراستنا حددت فترة زمنية واضحة (أفريل - ماي) ومكاناً محدداً (ولاية خنشلة)، في حين كانت دراسة قلاوي غير محددة زمنياً ومكاناً ولاية قسنطينة.

دراسة (لجناف عبد الرزاق، 2017)	دراسة لجناف ركزت على النظام الجبائي وتأثيره على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مشابهاة لدراستنا التي ركزت بشكل خاص على التحفيزات الجبائية. استخدمتنا المنهج الوصفي التحليلي في كلتا الدراستين	دراستنا تضمنت تطبيق ميداني باستخدام استبيان وتحليل إحصائي دقيق، بينما دراسة لجناف كانت تحليلًا نظريًا عامًا دون تحديد أداة واضحة. كما تختلف الحدود الزمنية والمكانية، حيث دراستنا محددة بين (أفريل-ماي) وتركز على ولاية خنشلة، مقابل الجزائر عامة والفترة منذ 1992 في دراسة لجناف.
دراسة (حليتي محمد الصديق ، معوش يوسف ، 2022)	ركزت الدراسة على أثر التحفيزات الجبائية على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو متغير مستقل مطابق لدراستنا، اتبعت الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًا مشابهاً لمنهج دراستنا.	دراستنا تضمنت تطبيقًا ميدانيًا باستخدام استبيان موثوق وثابت مع تحليل إحصائي عبر SPSS، في حين أن دراسة حليتي كانت نظرية تحليلية دون استخدام أدوات ميدانية محددة. كما أن دراستنا حددت فترة ومكان البحث بدقة (أفريل-ماي)، ولاية خنشلة، بينما دراسة حليتي لم تحدد حدودًا زمنية أو مكانية.
دراسة (ميمون عبد النور، شبايجي عبد الرزاق ، 2022)	تناولت الدراسة دور الامتيازات الجبائية وتأثيرها على نمو وأداء المؤسسات، وهي دراسة مشابهاة لدرستنا التي ركزت على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وأدوات تحليل إحصائي	دراستنا استخدمت استبيان ميداني دقيق مع تحليل SPSS، بينما دراستهم لم تذكر أداة محددة. كذلك، دراستنا ذات حدود زمنية ومكانية واضحة (أفريل-ماي)، خنشلة) مقارنة بعدم تحديدهم لهذه الحدود
دراسة (بوقفة عبد الحق، كمال رزيق 2013)	تتشابه مع دراستنا في المتغير التابع وهو التحفيزات الجبائية ونفس المنهج وهو المنهج الوصفي التحليلي.	تختلف عن دراستنا في المتغير المستقل والحدود الزمانية والمكانية وأدوات الدراسة حيث أن دراستنا ركزت على استبيان ميداني وتحليل إحصائي دقيق أما الأخرى

اعتمدت على تحليل إحصائي وصفي وتحليل بيانات كمية من ANDI.		
تختلف عن دراستنا في المتغير التابع فلقد ركزت دراستنا على ترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة اما دراسته فقد ركزت على فعالية الحوافز الضريبية بالإضافة الى نوع الدراسة فهذه الدراسة عبارة عن أطروحة ماجستير في الفلسفة اما دراستنا عبارة عن مذكرة ماستر وأيضا في الحدود الزمانية والمكانية وادوات الدراسة حيث استخدمنا في دراستنا استبيان وتحليلا احصائيا عبر برنامج spss اما دراسته فاستخدم فيها تحليل وثائق وسياسات دون استخدام أدوات جمع ميدانية.	تتشابه مع دراستنا في المتغير المستقل وهو الحوافز الضريبية ونفس المنهج الوصفي التحليلي.	دراسة (Peter Ssenyonjo 2019)
تختلف عن دراستنا في المتغير التابع حيث ركزت دراستنا على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اما دراسته فتناولت الابتكار المؤسسي بالإضافة الى نوع الدراسة حيث ان دراسته عبارة عن مقال علمي منشور بالمحكمة اما دراستنا فهي بحث علمي مقدم لنيل شهادة جامعية واستخدمت المنهج الكمي وايضا في الحدود الزمانية والمكانية.	تتشابه مع دراستنا في المتغير المستقل وهو التحفيزات الجبائية ونفس المنهج وهو المنهج الوصفي التحليلي.	دراسة (John Wang and 2024 others)
تختلف عن دراستنا في المتغير التابع ومنهج الدراسة حيث ركزت دراستنا على التحليل الميداني عبر الاستبيان وتحليل احصائي اما دراسته ركزت على التحليل الاقتصادي التاريخي باستخدام وثائق وبيانات سابقة	تتشابه مع دراستنا في المتغير المستقل وهو الحوافز الجبائية او الضريبية.	دراسة (Zine El Abidine 1992 Mohani)

بالإضافة الى أداة الدراسة بالإضافة الى الحدود الزمانية والمكانية.		
تختلف عن دراستنا في المتغير التابع بالإضافة الى الحدود الزمانية والمكانية وأدوات الدراسة ومنهج الدراسة المتبع حيث ركزت دراستنا على المنهج التحليلي الوصفي اما دراستها على المنهج الكمي وأيضا نوع الدراسة حيث ان دراستها عبارة عن مقال علمي محكم نشر في مجلة أكاديمية اما دراستنا فهي عبارة عن مذكرة ماستر.	تشابه مع دراستنا في المتغير المستقل وهو التحفيزات الضريبية	دراسة (Elenza Mary 2021)

تتميز هذه الدراسة عن سابقتها بعدة إضافات علمية ومنهجية هامة، أبرزها اعتمادها على تطبيق ميداني فعلي من خلال استبيان دقيق تم تصميمه وتحليله باستخدام برنامج SPSS ، ما منح النتائج مصداقية وموضوعية أعلى مقارنة بالدراسات النظرية أو الوثائقية التي لم تستخدم أدوات جمع بيانات ميدانية واضحة. كما أن الدراسة حددت بدقة الحدود الزمانية (أفريل - ماي) والمكانية (ولاية خنشلة)، وهو ما يعزز من ارتباطها بالواقع المحلي، ويمنحها بعداً تطبيقياً مهماً لمتخذي القرار. إضافة إلى ذلك، ركزت الدراسة على العلاقة بين التحفيزات الجبائية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يشكل مساهمة علمية دقيقة في التخصص، خصوصاً أن معظم الدراسات السابقة تناولت النظام الجبائي بصفة عامة أو ركزت على متغيرات مختلفة مثل الأداء أو الابتكار. كما أن الجمع بين التحليل النظري والتحليل الإحصائي الميداني يمنح هذه الدراسة تكاملاً منهجياً يميزها عن غيرها من الدراسات، ويعكس حداثة الموضوع وأهميته في السياق الاقتصادي الراهن.

خاتمة الفصل الأول:

في ضوء ما تم التطرق إليه، يمكن القول إن التحفيزات الجبائية تلعب دورًا محوريًا في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تُعد بدورها العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركًا أساسيًا للنمو والتشغيل. فهذه المؤسسات، رغم إمكانياتها المحدودة، تملك قدرات كبيرة على خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل، غير أنها غالبًا ما تواجه تحديات تمويلية وضريبية تعيق تطورها واستمراريتها. ومن هنا تبرز أهمية التدخل الجبائي للدولة، عبر تقديم حوافز وإعفاءات تهدف إلى تخفيف العبء المالي وتحسين مناخ الأعمال.

لقد أثبتت التجارب، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، أن فعالية هذه التحفيزات تتوقف على مدى ملاءمتها لاحتياجات هذه المؤسسات من جهة، وعلى مدى استقرار السياسات الجبائية وشفافيتها من جهة أخرى. فغياب رؤية استراتيجية واضحة، أو عدم التنسيق بين مختلف الهيئات المعنية، قد يؤدي إلى نتائج عكسية ويحد من أثر هذه الحوافز. كما أن نجاح هذه الآليات لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن إصلاحات أخرى داعمة، على غرار تسهيل الإجراءات الإدارية، تحسين الولوج إلى التمويل، وتوفير التكوين والمرافقة.

وعليه، فإن تفعيل دور التحفيزات الجبائية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب تبني مقاربة شاملة ومتكاملة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذا القطاع، وتُراعي التوازن بين دعم الاستثمار والحفاظ على الموارد الجبائية للدولة. إن بناء اقتصاد قوي ومتنوع لا يمكن أن يتم دون تمكين هذه المؤسسات ومنحها الفرصة للنمو والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني

دراسة حالة مفتشية الضرائب

–النصر – خنشة

مقدمة الفصل الثاني:

من بين الآليات التي تعتمد عليها الحكومات لتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تبرز التحفيزات الجبائية كأداة اقتصادية محورية، حيث تهدف إلى تخفيف الأعباء الضريبية على هذه المؤسسات، أو منحها إعفاءات مؤقتة، أو توفير مزايا ضريبية تشجيعية. ويسهم هذا النهج في تحسين سيولتها المالية، وتمكينها من إعادة استثمار أرباحها في التطوير والتوسع، مما ينعكس إيجاباً على أدائها الاقتصادي والاجتماعي.

وعليه، تأتي هذه الدراسة الميدانية لتسليط الضوء على مدى فعالية التحفيزات الجبائية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تحليل واقع هذه الآليات في البيئة الاقتصادية المحلية، وقياس أثرها على أداء المؤسسات المستفيدة، كما تهدف إلى تحديد التحديات التي تعترض تطبيق هذه السياسات، واقتراح توصيات لتعزيز استفادة القطاع منها. من خلال هذا الفصل، سنعتمد على منهجية تحليلية تطبيقية تجمع بين البيانات الميدانية والدراسات النظرية، سعياً لتقديم رؤية شاملة حول دور السياسات الجبائية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

الفصل الثاني. دراسة حالة مفتشية الضرائب-النصر - خنشلة:

المبحث الأول. الطريقة والادوات:

سعيًا للإحاطة بمختلف الجوانب المنهجية للدراسة التطبيقية، خصصنا هذا المبحث لعرض المنهج والادوات المعتمدة في إنجاز الجانب الميداني، حيث تم التطرق في المطلب الأول إلى طبيعة المنهج المستخدم، والأداة المعتمدة في جمع البيانات، والمتمثلة في الاستبيان، مع التحقق من صدقه وثباته في المطلب الثاني، بالإضافة إلى تحديد الحدود المكانية والزمانية للدراسة، واستعراض الأساليب والبرامج الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات.

المطلب الأول: المنهج والاداة المستخدمة في البحث.

أولاً. منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذا الفصل على المنهج التجريبي والمنهج التحليلي والمنهج الوصفي، لدراسة دور التحفيزات الجبائية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف وصف الواقع القائم وتحليل العلاقات بين المتغيرات، تم تصميم استبيان مكون من محاور كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث يعكس هذا المنهج قدرته على رصد الظواهر كما هي في ميدانها الطبيعي، واعتمدت الأسئلة على مقياس ليكرت الخماسي لقياس اتجاهات إجابات عينة الدراسة، مع ضبط الثبات عبر معامل الفا كرونباخ، ثم حللت البيانات إحصائيًا باستخدام النسب المئوية والمتوسطات الحسابية لتوفير وصف شامل باستخدام برنامج spss v26، بينما كشف تحليل الارتباط العلاقة بين محاور الاستبيان، و بعد ذلك تمت مقارنة النتائج البحث لدعم الاستنتاجات واختبار الفرضيات، مع تعزيز المصادقية عبر الصدق الظاهري (عرض الاستبيان على خبراء)، يجمع هذا المنهج بين الوصف الموضوعي والتحليل العلمي، مما يجعله الأنسب لدراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية في سياقها الواقعي.

ثانياً. مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة (أو المجتمع البحثي) هو الجماعة الكاملة من الأفراد أو الوحدات أو الظواهر التي تخضع للبحث، والتي يرغب الباحث في دراستها وتحليل خصائصها أو سلوكياتها، ويشمل جميع العناصر التي تنطبق عليها معايير البحث، سواء أكانوا أشخاصًا، مؤسسات، أحداثًا، أو أي عناصر أخرى لها صلة بموضوع الدراسة.

يمثل مجتمع البحث في دراستنا هذه في اطرار مفتشية ومديرية الضرائب النصر -خنشلة-، فمجتمع البحث في دراستنا متباين من حيث الجنس والمستوى التعليمي...الخ.

ثالثاً. عينة الدراسة:

اعتمدت دراستنا على أسلوب الحصر الشامل، حيث شملت العينة جميع أفراد مجتمع البحث دون استثناء (30 موظف)، نظرًا لكون المجتمع الأصلي محدود العدد ومتوافقًا مع إمكانيات البحث، وبهذا تم ضمان تمثيل كامل للبيانات دون تحيز، مما يعزز مصداقية النتائج.

رابعاً. أداة الدراسة (الاستبيان):

بما أننا بصدد دراسة دور التحفيزات الجبائية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قمنا بدراسة حالة مفتشية الضرائب -النصر - خنشلة، وتماشياً مع هذا الموضوع فقد اعتمدنا على استمارة استبيان إذ تعد أكثر الوسائل استخداماً للحصول على المعلومات المراد جمعها التي من خلالها يمكن للباحث الإجابة على تساؤلاته.

خامساً. هيكل استمارة الاستبيان:

بعد تصميم استبيان الدراسة من خلال ادبيات الدراسة والدراسات السابقة واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص في مجال العلوم الاقتصادية والمحاسبة والجباية، ومن أجل أن يغطي الاستبيان فرضيات وأهداف الدراسة، جاء في صورته النهائية كما هو مبين في قائمة الملاحق (انظر الملحق رقم 2)، حيث يتكون هذا الاستبيان من جزئين رئيسيين وهما:

• القسم الأول: المعلومات الشخصية.

وهو عبارة عن السمات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث تم جمع بيانات شخصية عن الموظفين في عينة الدراسة من خلال إجاباتهم على استبيان (العمر، الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية، ونوع الوظيفة).

• القسم الثاني: محاور الاستبيان.

وهو عبارة عن مجالات الدراسة ويتكون الاستبيان من 17 فقرة موزعة على محورين رئيسيين كالتالي:

- المحور الأول: التحفيزات الجبائية.

- المحور الثاني: العلاقة بين التحفيزات الجبائية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: اختبار صدق وثبات الاستبيان.

أولاً: اختبار الصدق والثبات.

يقصد بصدق الاستبيان أن أسئلة الاستبيان تقيس ما وضعت لقياسه، حيث تم التأكد من صدق الاستبيان بثلاث طرق:

- صدق المحكمين:

لمعرفة مدى صدق الاستبيان تم عرضه في المرحلة الأولى على أستاذة متخصصة، للتأكد من أن أسئلته تقيس ما وضعت لقياسه وكذا التأكد من استجابة عينة الدراسة لأسئلته وفهمها، واستجاب لآراء المحكمين، ثم بعدها قمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية (انظر الملحق رقم 2).

- صدق الاتساق الداخلي:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، حيث قمنا بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات استمارة الاستبيان والدرجة الكلية للمجال نفسه.

جدول رقم (2-1): صدق مقياس المحور الأول (التحفيزات الجبائية).

عبارات المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1. آليات منح التحفيزات الجبائية تتسم بالشفافية.	732,**	0,000
2. هناك مساوات بين المؤسسات في الاستفادة من التحفيزات الجبائية.	698,**	0,000
3. التحفيزات الجبائية تشمل مختلف أنواع الضرائب بشكل واضح وعادل.	699,**	0,000
4. وجود برامج تحفيزية ضريبية يدفع المستثمرين لإطلاق مشاريع صغيرة ومتوسطة.	644,**	0,000
5. مدة التحفيزات الجبائية الممنوحة كافية لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	787,**	0,000
6. إجراءات طلب التحفيزات الجبائية سهلة وواضحة.	507,**	0,004
7. أنواع التحفيزات الجبائية المتوفرة حاليا غير كافية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	341,	0,065

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج spss v26.

جدول رقم (2-2): صدق مقياس المحور الثاني (العلاقة بين التحفيزات الجبائية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

عبارات المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1. التحفيزات الجبائية ساهمت فعليا في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	708,**	0,000
2. استجابة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتحفيزات الجبائية كانت إيجابية وفعالة.	718,**	0,000
3. غياب الشفافية في تطبيق التحفيزات الجبائية يؤثر سلباً على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	553,**	0,002
4. التحفيزات الجبائية ساعدت فعلا في تقليص الأعباء الجبائية التي تعيق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	585,**	0,001
5. ساهمت التحفيزات الجبائية في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الاخرى.	617,**	0,000
6. مضمون التحفيزات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملائم وفعال من حيث النوعية والشمول.	459,*	0,011
7. تخفيض الضرائب يساهم في زيادة أرباح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	394,*	0,031

0,001	**564,	8. الحوافز الجبائية تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تقديم أسعار تنافسية.
0,004	**514,	9. الإعفاءات الضريبية تعزز من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطوير منتجات جديدة.
0,001	**589,	10. التحفيزات الجبائية تساهم في تحسين جودة منتجات وخدمات التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المصدر: من اعداد الطالبين ة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج spss v26

توضح الجداول اعلاه معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور والمحور نفسه، والذي يبين أن معظم معاملات الارتباط المحسوبة مقبولة (أكبر من 0.5) ومعنوية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) الا في بعض الفقرات فكان معامل الارتباط اقل من 50%، وهذا ربما راجع لعدم فهم افراد العينة لهذه الفقرات أو لصغر حجم العينة، ولكن على العموم يمكن قبول الاتساق الداخلي للاستبيان ولتأكد أكثر من صدق الاستبيان تم استخدام اختبار المقارنة الطرفية والذي يمكن تلخيص نتائجه فيما يلي:

- صدق المقارنة الطرفية:

قمنا بالتأكد من صدق الاستبيان باستخدام طريقة أخرى وهي طريقة المقارنة الطرفية، وهي إحدى الطرق التي تُستخدم للتحقق من مدى صحة الاستبيان في قياس الظاهرة التي يهدف إلى قياسها، في هذه الحالة، وذلك بتقسيم البيانات إلى مجموعتين بناءً على معايير معينة (30% من القيم الدنيا و30% من القيم العليا) ثم يتم اختبار ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين في نتائج الاستبيان، وهذا يهدف إلى التحقق مما إذا كان الاستبيان يعكس بصدق الاختلافات بين المجموعات في الظاهرة المقاسة.

✓ تحديد فرضيات الاختبار:

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الافراد الضعيفة ودرجات الافراد القوية في الاستبيان
 $H_0: \bar{x}_1 = \bar{x}_2$ (الاستبيان غير صادق) (مستوى الدلالة أكبر من 0.05).

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الافراد الضعيفة ودرجات الافراد القوية في الاستبيان
 $H_0: \bar{x}_1 \neq \bar{x}_2$ (الاستبيان صادق) (مستوى الدلالة أقل من 0.05).

جدول رقم (2-3): صدق المقارنة الطرفية للمحاور والاستبيان ككل.

المتغير	القيمة المختبرة 2.5	Sig. الدلالة		الفرق في المعدل	في	الاقبل	الاعلى
المحور الاول	7.124	18	0,000	7.3		5.14	9.45
المحور الثاني	4.750	18	0,000	8.4		4.68	12.11
كل الاستبيان	9.124	18	0,000	14.5		11.16	17.83

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج spss v26

أظهرت نتائج اختبار المقارنة الطرفية أن جميع قيم (Sig.) أقل من 0.05 (دلالة إحصائية قوية جداً) (0.000)، ما يعني أن الفروق بين المجموعة العليا والدنيا ليست صدفة، ومنه يمكن القول إن الاستبيان صادق من خلال قدرته الواضحة على التمييز بين الاستجابات العليا والدنيا، مما يعكس وضوح بنود الاستبيان ومصداقيتها في قياس دور التحفيزات الجبائية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً. اختبار ثبات الاستبيان:

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تحققنا من ثبات استبيان الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرون باخ.

- حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient):

استخدمنا طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم (2-4): ثبات الاستبيان معامل "الفا كرونباخ".

المحاور	عدد الفترات	معامل الفا كرونباخ	الترتيب
ثبات الاستبيان كله	17	0.810	
المحور الأول	07	0.706	2
المحور الثاني	10	0.835	1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج spss v26

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل " ألفا كرونباخ " كانت جيدة لكل الاستبيان (أكثر من (80%))، كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع محاور الاستبيان جيدة (أكبر من (80%) للمحور الأول)، ومقبولة بالنسبة للمحور الثاني (أكبر من 70%)، وبذلك نكون قد تأكدنا من صدق وثبات استبيان الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

المطلب الثالث. حدود الدراسة والأدوات الإحصائية المستخدمة:

أولا. حدود الدراسة:

- الحدود المكانية:

تقتصر هذه الدراسة على ولاية خنشلة في الجزائر كحد مكاني، حيث تم تطبيق الاستبيان على مفتشية الضرائب النصر لولاية خنشلة فقط، مما قد يحد من إمكانية تعميم النتائج على مناطق أخرى.

- الحدود الزمانية:

تشمل شهر أبريل وماي من سنة 2025، والتي قد لا تعكس التغيرات المحتملة عبر فترات زمنية أو على المدى الطويل.

- حدود بحثية أخرى:

اقتصرت عينة الدراسة على 30 إطار (مفتشية الضرائب النصر - خنشلة)، مما قد يقلل من إمكانية تعميم النتائج على سياقات أخرى، كما أن استخدام الاستبيان كأداة رئيسية قد يعاني من تحيز في الإجابات بسبب رغبة العينة الاجتماعية في تقديم صورة إيجابية، بالإضافة إلى ذلك، ركزت الدراسة على ثلاثة محورين فقط، متجاهلة عوامل أخرى مثل البيئة الاقتصادية.

ثانيا. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

للقيام بالمعالجة الإحصائية لبيانات لهذه الدراسة بمختلف أبعادها استخدمنا برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss v26) وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- التوزيعات التكرارية والنسب المئوية: في الإحصاء، التكرارات (Fréquences) والنسب المئوية (Percentages)

هما طريقتان أساسيتان لتلخيص وعرض البيانات النوعية (الاسمية والترتيبية) أو البيانات الكمية المصنفة في فئات.

- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري: يُعتبر المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من أهم المفاهيم الأساسية في علم

الإحصاء الوصفي، فهما يوفران أدوات قوية لتلخيص وفهم مجموعة من البيانات الكمية، فالمتوسط الحسابي يحدد معدل البيانات، بينما يوضح الانحراف المعياري مدى انتشار هذه البيانات حول هذا المركز.

- تم الاعتماد على مقيس "ليكرت الخماسي": لقياس استجابات المستقيمين لفقرات الاستبيان وذلك على النحو التالي:

$$\text{مجال المقياس} = (\text{الحد الأعلى} - \text{الحد الأدنى}) / \text{عدد مستويات القياس} = (5 - 1) / 5 = 0.8$$

جدول رقم (2-5): درجات مقياس ليكرت الخماسي.

1الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5
المجال	(1.8-1)	(2.6-1.8)	(3.4-2.6)	(4.2-3.4)	(5-4.2)

المبحث الثاني: النتائج ومناقشتها

بعد التطرق إلى المراحل التي مر بها إعداد استبيان الدراسة والتحقق من صدقه وثباته، والتأكد من إمكانية استخدامه مع العينة، وبغية الوصول لتحقيق أغراض هذه الدراسة، التحقق من صحة فرضياتها، سيتم من خلال هذا المبحث استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS V.26)، ومن ثم تحديد نتائج الوصف الإحصائي لعينة الدراسة، وإعطاء نتائج فيما يتعلق باختبار فرضيات هذه الدراسة.

المطلب الأول: التحليل الوصفي للمتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة

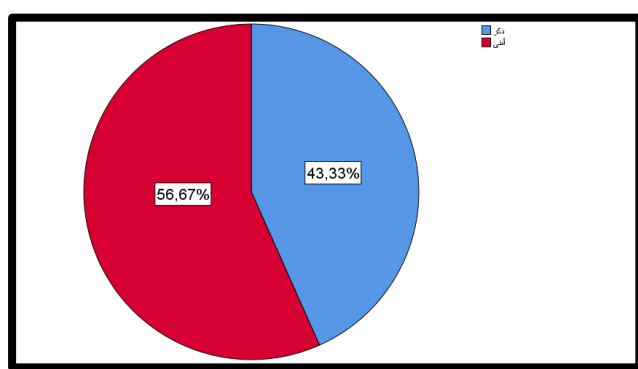
أولاً: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

جدول رقم (2-6): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس			
النسبة المجمعة	النسبة	التكرار	الأجوبة
43,3	43,3	13	ذكر
100,0	56,7	17	أنثى
	100,0	30	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد نتائج الاستبيان وبرنامج spss v26

شكل رقم (2-1): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب الجنس.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد نتائج الاستبيان وبرنامج spss v26

نلاحظ مما سبق أن عينة الدراسة من إطارات المفتشية ومديرية الضرائب تغلب عليها فئة الاناث بنسبة (56.67%)

بتكرار 17 من 30 موظف وهي النسبة أعلى من الذكور والتي كانت نسبتهم 43.33% وعددهم 13.

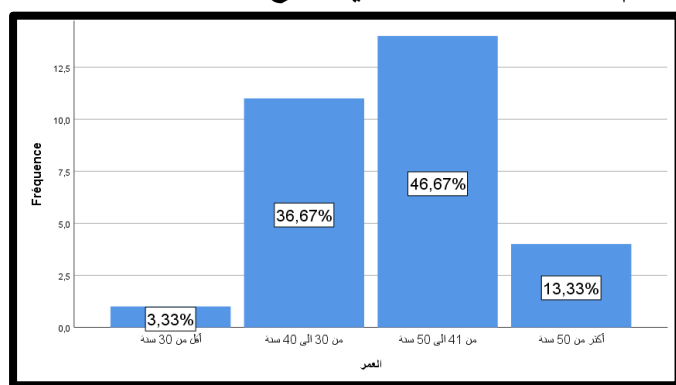
ثانيا. توزيع أفراد العينة حسب العمر:

جدول رقم (2-7): توزيع أفراد العينة حسب العمر.

الجنس			
النسبة المجمعة	النسبة	التكرار	الأجوبة
3,3	3,3	1	أقل من 30 سنة
40,0	36,7	11	من 30 الى 40 سنة
86,7	46,7	14	من 41 الى 50 سنة
100,0	13,3	4	أكثر من 50 سنة
	100,0	30	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد نتائج الاستبيان وبرنامج spss v26

شكل رقم (2-2): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب العمر.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد نتائج الاستبيان وبرنامج spss v26

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني اعلاه أن عينة الدراسة من إطارات المفتشية ومديرية الضرائب تغلب عليها فئة الاعمار بين 41 الى 50 سنة بنسبة (46.67%) بتكرار 14 من 30 موظف، تليها نسبة الإطارات الذين يتراوح سنهم بين 30 الى 40 سنة بنسبة 36.67% وتكرار 11، اما النسبة المتبقية جاءت مقسمة بين الفئة العمرية (أكبر من 50 سنة والاقل من 30 سنة) بمجموع 16.66% وتكرار 5 مع تفوق نسبة فئة (أكثر من 50 سنة بـ 13.33%)

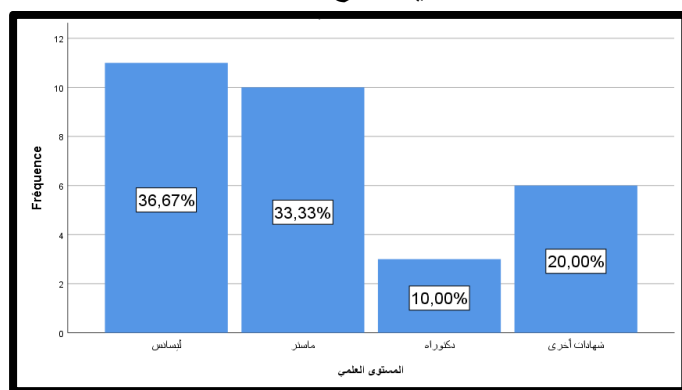
ثالثا. توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي:

جدول رقم (2-8): توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي.

المؤهل العلمي			
النسبة المجمعة	النسبة	التكرار	الأجوبة
36,7	36,7	11	ليسانس
70,0	33,3	10	ماستر
80,0	10,0	3	دكتوراه
100,0	20,0	6	شهادة أخرى
	100,0	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد نتائج الاستبيان وبرنامج spss v26

شكل رقم (2-3): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد نتائج الاستبيان وبرنامج spss v26

نلاحظ من الجدول السابق أن أصحاب شهادات الليسانس يشكلون أكثر نسبة في عينة الدراسة بنسبة (36.67%) بتكرار (11 من 30)، تليها نسبة أصحاب شهادات الماستر تقريبا بنفس التكرار ونسبة أصحاب شهادة الليسانس بتكرار (10 من 30) ونسبة 36.67%، يليها أصحاب الشهادات الأخرى ممثلة بـ 6 اشخاص بنسبة 20%، لتبقى نسبة أصحاب شهادة الدكتوراه ممثلة بـ 3 اشخاص بنسبة 10%.

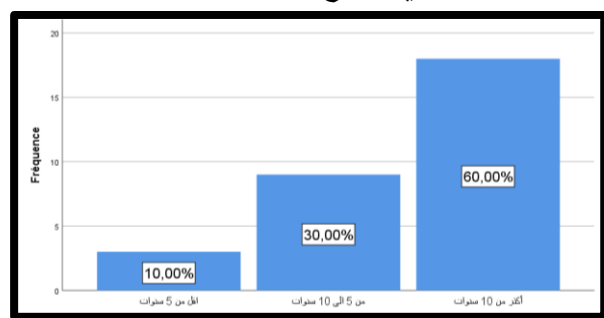
رابعاً. توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

جدول رقم (2-9): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.

الخبرة المهنية			
النسبة المجمعة	النسبة	التكرار	الأجوبة
10,0	10,0	3	أقل من 5 سنوات
40,0	30,0	9	من 5 إلى 10 سنوات
100,0	60,0	18	أكثر من 10 سنوات
	100,0	30	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد نتائج الاستبيان وبرنامج spss v26.

شكل رقم (2-4): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية في الرتبة.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد نتائج الاستبيان وبرنامج spss v26.

من الجدول والشكل السابق نلاحظ أنه من المنطقي أن تكون الخبرة لدى الاطارات أكثر من 10 سنوات وهذا ما جاء ممثلاً بـ 60% من العينة يملكون هذا القدر من الخبرة، تليها الخبرة المهنية من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 30% ونسبة قليلة (10%) من ذوي الخبرة الأقل من 5 سنوات.

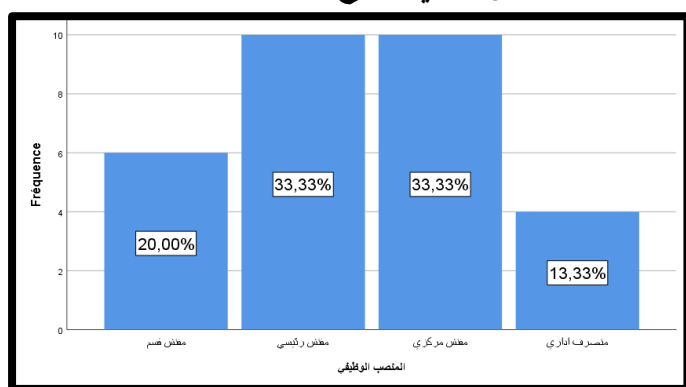
خامسا. توزيع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي:

جدول رقم (2-10): توزيع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي.

المنصب الوظيفي			
النسبة المجمعة	النسبة	التكرار	الأجوبة
20,0	20,0	6	مفتش قسم
53,3	33,3	10	مفتش رئيسي
86,7	33,3	10	مفتش مركزي
100,0	13,3	4	متصرف اداري
	100,0	30	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد نتائج الاستبيان وبرنامج spss v26.

شكل رقم (2-5): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي.



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد نتائج الاستبيان وبرنامج spss v26.

من الجدول والشكل السابق نلاحظ أن نسب المفتشين المركزيين والرئيسيين لهم نفس النسبة (33.33%) وتكرار 10 افراد لكل فئة، تليها فئة الرتبة مفتش قسم ممثلة بنسبة 20% وفي الأخير رتبة المتصرفين الإداريين بنسبة 13.33%.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لاتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة واختبار الفرضيات

أولاً: التحليل الوصفي لاتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة

المحور الأول. التحفيزات الجبائية:

جدول رقم (2-11): التحليل الوصفي لاتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة للمحور الأول.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة										رقم الفقرة
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
0,57135	4,4667	50	15	46,7	14	3,3	1	0	0	0	0	(1)
0,97143	3,7667	26,7	8	33,3	10	30	9	10	3	0	0	(2)
1,27035	3,8	40	12	26,7	8	10	3	20	6	3,3	1	(3)
0,61026	4,2	30	9	60	18	10	3	0	0	0	0	(4)
0,88992	3,9667	26,7	8	53,3	16	10	3	10	3	0	0	(5)
0,93526	4,4333	63,3	19	26,7	8	0	0	10	3	0	0	(6)
0,66868	2,0333	0	0	3,3	1	13,3	4	66,7	20	16,7	5	(7)
موافق		3,80) 3.4-4.2)				متوسط إجابات العينة حسب المحور الرئيسي الاول						

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد نتائج الاستبيان وبرنامج spss v26

نلاحظ من جدول اتجاه أجوبة المحور الأول ما يلي:

- المتوسط الحسابي العام: 3.80 (ضمن الفئة: 3.4 - 4.2) = مستوى "موافق".

- تشير نتائج التحليل الوصفي لاتجاه إجابات العينة حول المحور الأول، الذي يتناول التحفيزات الجبائية، إلى أن المتوسط الحسابي العام بلغ (3.80)، مما يدل على أن الاتجاه العام للإجابات يميل نحو الموافقة، هذا يعكس نظرة إيجابية بشكل عام من أفراد العينة حول وجود التحفيزات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد برزت الفقرة الأولى كأعلى قيمة بمتوسط حسابي بلغ (4.47)، مما يشير إلى اتفاق العينة على أن آليات منح التحفيزات الجبائية تتسم بالشفافية، ويمكن تفسير ذلك بوجود آليات واضحة وموثوقة في منح هذه التحفيزات، مما يعزز من ثقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الجانب، من ناحية أخرى، كانت الفقرة السابعة هي الأقل قيمة بمتوسط (2.03)، مما يعكس عدم رضا العينة عن كفاية أنواع التحفيزات الجبائية المتوفرة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تفسير هذا الانخفاض بعدم توافق التحفيزات الجبائية مع التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات، حيث ترى العينة أن التحفيزات المتاحة غير كافية لتحقيق الدعم

المحور الثاني. العلاقة بين التحفيزات الجبائية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة										رقم الفقرة
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
0,8469	4,2	36,7	11	53,3	16	6,7	2	0	0	3,3	1	(1)
0,7303	4,4667	56,7	17	36,7	11	3,3	1	3,3	1	0	0	(2)
0,80872	3,9667	20	6	66,7	20	3,3	1	10	3	0	0	(3)
0,73968	4,2667	40	12	50	15	6,7	2	3,3	1	0	0	(4)
0,60743	4,1	20	6	73,3	22	3,3	1	3,3	1	0	0	(5)
0,52083	4,0667	16,7	5	73,3	22	10	3	0	0	0	0	(6)
0,67891	4,2333	36,7	11	50	15	13,3	4	0	0	0	0	(7)
0,50401	4,2333	26,7	8	70	21	3,3	1	0	0	0	0	(8)
0,82768	4,0667	30	9	53,3	16	10	3	6,7	2	0	0	(9)
0,99943	3,9667	26,7	8	60	18	0	0	10	3	3,3	1	(10)
موافق		4,15) (3.4-4.2)				متوسط إجابات العينة حسب الخور الرئيسي الثاني						

نلاحظ من جدول اتجاه أجوبة المحور الثاني ما يلي:

- المتوسط الحسابي العام: 4.15 (ضمن الفئة: 4.2 - 3.4) = مستوى "موافق".

أظهرت النتائج أن الفقرة الثانية هي التي حققت أعلى متوسط حسابي (4.46)، مما يعبر عن اتفاق قوي من قبل العينة على أن استجابة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتحفيزات الجبائية كانت إيجابية وفعالة. يمكن تفسير ذلك بأن المؤسسات ترى في هذه التحفيزات فرصة حقيقية لتطوير أنشطتها وتحقيق نمو ملحوظ، خاصة في ظل التحديات المالية التي

تواجهها، في المقابل، أظهرت الفقرة الثالثة متوسطاً منخفضاً أيضاً (3.96)، مما يشير إلى اعتراف العينة بأن غياب الشفافية في تطبيق التحفيزات الجبائية يؤثر سلباً على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتضح من ذلك أن العينة تؤكد على أهمية عنصر الشفافية والممارسات غير العادلة أو الغامضة على تحفيزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما قد يؤدي إلى تباين في الفائدة المحققة بين المؤسسات المختلفة، وبناءً على هذه المعطيات، يمكن استنتاج أن العينة تدرك الأثر الإيجابي للتحفيزات الجبائية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتأكيد على تعزيز آليات الشفافية لضمان استفادة عادلة وفعالة من التحفيزات، مما يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وشاملة.

خلاصة الفصل الثاني:

تناول هذا الفصل تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة حول دور التحفيزات الجبائية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك من خلال محورين رئيسيين: الأول يتعلق بالتحفيزات الجبائية بحد ذاتها، والثاني يتناول العلاقة بين هذه التحفيزات وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أظهرت نتائج التحليل أن التحفيزات الجبائية تلعب دورًا إيجابيًا في تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عبّر أغلب أفراد العينة عن موافقتهم على أن هذه التحفيزات تساهم في دعم الاستثمارات الجديدة. كما أشارت النتائج إلى أن التحفيزات تساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات عن طريق تخفيض التكاليف الضريبية وزيادة الأرباح، مما ينعكس بشكل إيجابي على قدرتها على تقديم أسعار تنافسية وتحسين جودة المنتجات والخدمات.

ومع ذلك، كشفت الدراسة عن وجود بعض العوائق التي تحد من فعالية هذه التحفيزات، أبرزها البيروقراطية والإجراءات الإدارية المعقدة التي تؤخر عملية الاستفادة منها. بالإضافة إلى ذلك، أشارت النتائج إلى وجود نقص في الوعي لدى بعض أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول التحفيزات الجبائية المتاحة لهم، مما يؤدي إلى ضعف الاستفادة من هذه المزايا.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن التحفيزات الجبائية تمثل عاملاً محفزاً لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير أن فعاليتها تتطلب المزيد من الشفافية وتبسيط الإجراءات الإدارية. كما يجب تعزيز الوعي لدى أصحاب المؤسسات بشأن الأنواع المتاحة من التحفيزات الجبائية لضمان تحقيق أقصى استفادة ممكنة منها.

الخاتمة

الخلاصة

في ختام هذا العمل البحثي، الذي سعيًا من خلاله إلى تسليط الضوء على واقع التحفيزات الجبائية في الجزائر ومدى فعاليتها في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نؤكد أن هذا الموضوع يُعد من بين القضايا الجوهرية التي تكتسي أهمية استراتيجية في ظل التوجهات الوطنية نحو تنويع الاقتصاد ودعم روح المبادرة والاستثمار. وقد حاولنا عبر هذه الدراسة الربط بين الجانب النظري الذي عرضنا فيه أهم المفاهيم المرتبطة بالتحفيزات الجبائية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبين الجانب التطبيقي الذي قمنا فيه بدراسة ميدانية على مستوى مفتشية الضرائب بخنشلة، قصد الوقوف على مدى تطبيق هذه التحفيزات وأثرها على أرض الواقع.

وللإجابة على إشكالية الدراسة، قمنا باختبار ثلاث فرضيات رئيسية، جاءت نتائجها كما يلي:

أولاً: اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** التحفيزات الجبائية تؤدي إلى زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيع المستثمرين على إنشاء مشاريع جديدة.
جاءت النتائج داعمة لهذه الفرضية، حيث سجل المحور الأول متوسطاً مرتفعاً بلغ (3.80)، وأظهرت الفقرة الرابعة متوسطاً (4.20)، ما يدل على اتفاق العينة حول الأثر الإيجابي لهذه الحوافز في دعم إنشاء المشاريع.
- **الفرضية الثانية:** التحفيزات الجبائية تساهم في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تخفيض التكاليف الضريبية وزيادة الأرباح.
أيدت النتائج هذه الفرضية بقوة، من خلال ارتفاع متوسط الفقرة السابعة (4.23) والثامنة (3.96)، مما يبرز أهمية الحوافز في تعزيز التنافسية.
- **الفرضية الثالثة:** فعالية التحفيزات الجبائية تتأثر سلباً بالإجراءات الإدارية المعقدة والبيروقراطية.
تم دعم هذه الفرضية جزئياً، حيث بلغ متوسط الفقرة السادسة (3.96)، مما يُظهر أن تعقيد الإجراءات ما يزال يمثل عائقاً أمام الاستفادة الكاملة من هذه الامتيازات.

ثانياً: أهم النتائج المتوصل إليها:

توصلنا من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوعنا إلى النتائج التالية:

- تؤدي التحفيزات الجبائية دوراً محورياً في دعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في المراحل الأولى من التأسيس؛
- تُعد التحفيزات الجبائية أداة فعالة في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخفيف الأعباء الضريبية؛
- تشكل البيروقراطية والتعقيد الإداري أحد أبرز العراقيل التي تحول دون الاستفادة الفعلية من هذه التحفيزات؛
- هناك حاجة ملحة لزيادة وعي المستثمرين بهذه الحوافز وآليات الاستفادة منها؛

- ضعف التنسيق بين الهيئات المكلفة بدعم الاستثمار يؤدي إلى ضياع فرص الاستفادة من التحفيزات الجبائية؛
- غياب قاعدة بيانات محدثة حول المستفيدين من الحوافز يحد من فعالية تقييم هذه السياسات؛
- تساهم التحفيزات الجبائية في تشجيع القطاع غير الرسمي على الاندماج ضمن الاقتصاد الرسمي متى ما تم تبسيط الإجراءات المرتبطة بها؛
- تبين من خلال نتائج الدراسة التطبيقية أن نسبة معتبرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تدرك وجود بعض التحفيزات الجبائية الموجهة لها؛
- تلعب التحفيزات الجبائية دورًا إيجابيًا في تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تساهم التحفيزات الجبائية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تخفيض التكاليف، الضريبية وزيادة الأرباح، مما ينعكس بشكل إيجابي على قدرتها على تقديم أسعار تنافسية وتحسين جودة المنتجات والخدمات؛
- إن التحفيزات الجبائية تمثل عاملاً محفزاً لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: التوصيات:

في ضوء النتائج المتوصل إليها، نوصي بما يلي:

1. ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بمنح التحفيزات الجبائية وتوحيدها عبر الجهات المختصة؛
2. تعزيز التنسيق بين مختلف الهيئات الداعمة (الضرائب، ANADE، ANDI...) من أجل تحسين فعالية التطبيق؛
3. تنظيم دورات تكوينية وحملات إعلامية لفائدة المستثمرين الجدد لتعريفهم بحقوقهم الجبائية؛
4. العمل على رقمته مسار طلبات التحفيزات الجبائية من خلال منصات إلكترونية شفافة وسريعة؛
5. تقييم دوري لمدى فعالية الحوافز وربطها بأداء المؤسسات المستفيدة؛
6. ضرورة مراجعة دورية لنظام الحوافز الجبائية ليتماشى مع التغيرات الاقتصادية والهيكلية في بيئة الأعمال.

رابعاً: افاق الدراسة:

نقترح في هذا السياق فتح آفاق جديدة للبحث، منها:

- دراسة مقارنة بين مختلف ولايات الوطن حول فعالية التحفيزات الجبائية.
- قياس الأثر الاقتصادي طويل المدى للحوافز على المؤسسات المستفيدة.
- تحليل تجارب دولية في نفس المجال لاستخلاص نماذج تطبيقية ناجحة.
- إدماج البعد الجبائي ضمن منظومة دعم أوسع تشمل التمويل، التكوين، والمرافقة التقنية.

وبذلك نكون قد وفقنا، بعون الله، في إلقاء الضوء على جانب مهم من السياسة الجبائية في الجزائر، ونأمل أن تكون هذه الدراسة قد أسهمت، ولو بشكل متواضع، في إثراء النقاش الأكاديمي والتطبيقي حول موضوع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

أولا. الكتب:

1. نزيه عبد المقصود محمد المبروك، "الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 223.
2. ناصر دادي عدون، "التدقيق والتأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، دار المحمدية، الجزائر، الطبعة العاشرة، 2008.

ثانيا. المقالات والمجلات:

3. سمية حاج عزام، محمد حمر العين، "دور التحفيزات الجبائية في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر-دراسة حالة مؤسسة وصفتي الطبية"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 12، العدد 2، جامعة البليدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2024.
4. فاطمة سنوساوي، عائشة شرفاوي، "تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحدياتها"، مجلة أبحاث الحماية الاجتماعية، المجلد 04، العدد 01، جامعة محمد الصالح منتوري-قسنطينة 1، الجزائر، 2023.
5. طالب سمية شاهيناز، جعدي شريفة، غزال مريم، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة استطلاعية"، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، المركز الجامعي المقاوم الشيخ امود بن مختار-ايليزي، 2021.

6. بوقفة عبد الحق كمال رزيق "دور برامج سياسة التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) (2002-2012)"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، المجلد 01، العدد 06، 2013.

ثالثا. الرسائل و الأطروحات:

7. زينبات أسماء، "تقييم فعالية التحفيزات الجبائية وأثرها على تنشيط الاستثمار دراسة حالة الجزائر (2001-2016)"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، علوم التسيير، الإدارة المالية والمحاسبية، جامعة الجزائر 3، 2018-2019.
8. شعباني لطفي، "دور التحفيز الجبائي والإدخال البورصي في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر (2005-2011)"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، إدارة الأعمال، جامعة الجزائر 03، 2013.

9. حكيم شبوطي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق العمالة"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.
10. يحيى لخضر، "دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى (2003-2005)"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007.
11. وردة سعايدية، "تأهيل وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار استراتيجي لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العلوم الاقتصادية، اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945 قلما، 2022-2023.
12. لوكرز سمية، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري-دراسة حالة بعض الولايات"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، 2020-2021.
13. حمداش شهيرة، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 3، 2019-2020.
14. سليمة غدير أحمد، "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر _دراسة حالة الجنوب الشرقي"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، علوم اقتصادية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016-2017.
15. ابن بوسحاقي فتيحة، "مكانة ودور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برامج الدعم الاقتصادي- في الألفية الثالثة"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العلوم الاقتصادية، مالية ونقد، جامعة الجزائر 3، 2022-2023.
16. قلادي نظيرة، "دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة ميدانية بالمؤسسات الصناعية لولاية قسنطينة"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2016-2017.
17. الجناف عبد الرزاق، "أثر الإصلاحات الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة وسبل دعمها وترقيتها -دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العلوم الاقتصادية، الاقتصاد السياسي، جامعة الجزائر 3، 2016-2017.

رابعاً. مذكرات الماجستير:

18. عجايبي راضية، بوهالي نعيمة، "أثر التحفيز الجبائية في تشجيع المؤسسات الناشئة دراسة ميدانية بمديرية الضرائب بولاية المسيلة"، مذكرة ماستر، علوم التسيير، إدارة استراتيجية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة-، 2021-2022.
19. دهامشي سميرة، قنوش بشرى، "التحفيزات الجبائية ودورها في دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة ميدانية في مديرية الضرائب ولاية قالمة"، مذكرة ماستر، علوم اقتصادية، اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945، 2021-2022.
20. بن عويوة نور الدين، بن ادريس محمد الأمين، "دور هيئات الدعم الحكومية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة ماستر أكاديمي، علوم التسيير، إدارة أعمال، جامعة محمد بوضياف-المسيلة-، 2021-2022.
21. بلخضر شاهيناز، بلعياضي ريان، "دور الامتيازات الجبائية في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة ماستر أكاديمي، علوم مالية ومحاسبة، محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، رج بوعرييج، 2023-2024.
22. نريمان بسمة، سراوي شتوان، "دور التحفيز الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة في الجزائر-دراسة حالة في مديرية الضرائب-مسيلة"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، علوم التسيير، إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ - بوالصوف مسيلة، 2023-2024.
23. شربي محمد الأمين، بلحاج مريم، زاوي نفيسة، "مدى فعالية التحفيز الجبائية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، علوم مالية ومحاسبة، محاسبة وجباية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022-2023.
24. بوبكر عافية، "التحفيزات الجبائية وآثارها على الاستثمار المحلي-دراسة حالة قطاعي النقل واشغال البناء لولاية ادرار"، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، اقتصاد كمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2021-2022.
25. عيد محمد، بلحاج عبد القادر، "دور التحفيز الجبائية في تشجيع الاستثمار المحلي دراسة حالة الجزائر 2010-2021"، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، علوم التسيير، إدارة مالية، جامعة ابن خلدون-تيارت، 2021-2022.
26. حليتهم محمد الصديق، معوش يوسف، "تأثير التحفيز الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية-برج بوعرييج"، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مالية ومحاسبة، محاسبة و جباية معمقة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021-2022.

27. ميمون عبد النور، شهابجي عبد الرزاق، "دور الامتيازات الجبائية في دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية- فرع المسيلة، مذكرة ماستر اكايمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، علوم مالية ومحاسبة، محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2019-2020.

خامسا. القوانين و المراسيم:

28. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 55، الصادرة بتاريخ 21 سبتمبر 2020.

29. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 16-09 المؤرخ في 03 اوت 2016، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 10 اوت 2013.

30. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 20_16 المتضمن لقانون المالية لسنة 2021 المؤرخة في 31 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 83.

ثانيا. المراجع باللغة الأجنبية:

First.Master's Theses (Unpublished) :

31.Edwin Matano, "**The Effect of Tax Incentives on the Performance of Manufacturing Firms**", (Unpublished) Master's Thesis, School of Business, Business Administration Major, University of Nairobi, September 2021.

32.Gong Cai Ping, "**Tax Incentives in Research and Development**", Unpublished Master's Thesis, School of Accounting, Nanjing University, 2011.

33.Dola Nortje, "**Tax Incentives for Renewable Energy**", Master's Thesis (unpublished), Faculty of Economics, Business Administration Major, University of Pretoria, 2009.

34.Shane Terrence Price, "**Analysis of Tax Incentives for Research and Development in South Africa and an International Comparison**", Master's Thesis (unpublished), Faculty of Law, University of KwaZulu-Natal, 2010.

35.Petrus Letaba, "**The Impact of Tax Incentives on Research and Development in South Africa**", Master's Thesis (unpublished), Faculty of Business Administration, University of the Witwatersrand, 2012.

36.Peter Ssenyonjo, "**A Comparative Study of Tax Incentives for Small Businesses in South Africa, Australia, India and the United Kingdom**", Master's thesis (unpublished), College of Graduate Studies, Taxation major, University of South Africa, 2019.

37.Elenza Mary, "**Exploring the Importance of Tax Incentives in the Brewing Industry in Africa**", (Unpublished)master's thesis, Faculty of

Economic and Administrative Sciences, Taxation specialization, University of Pretoria, 2021.

Second. Doctoral Dissertations (Unpublished) :

38.Naima M. Al-Bemani, "**The Impact of Dynamic Capabilities on the Performance of Small and Medium-sized Enterprises in Oman,**" PhD dissertation (unpublished), Faculty of Business Administration, Department of Business Administration, University of South Alabama, 2022.

39.Yakubu Salisu,"**Strategic Capabilities, Innovation Strategy, and the Performance of SMEs in the Food and Beverage Industry,**" PhD dissertation (unpublished), Othman Yeop Abdullah Graduate School of Business, Department of Business Administration, Universiti Utara Malaysia, 2019.

40. Patrick Sipopa Akayombokwa, "**Strategies of Small and Medium Enterprises to Win Mining Contracts for Profitability and Sustainability,**" Doctoral Dissertation (unpublished), College of Business, Business Administration specialization, Walden University, 2021.

41. José Manuel González Varona and others, "**Building and Developing Organizational Competence for Digital Transformation in Small and Medium Enterprises,**" Doctoral Dissertation (unpublished), College of Economics and Management, Business Administration specialization, University of Valladolid, 2021.

42. Zine El Abidine Mohani, "**Alternative Industrial Strategies and the Impact of Financial Incentives and Trade Policy on Employment Objectives in Malaysian Manufacturing,**" Unpublished doctoral thesis, London School of Economics and Political Science, Department of Economics, 1992.

Third. Journal Article (Published) :

43.John Wang, Xiaoyang Li, Wenxuan Hou,"**The Impact of Tax Incentives on Corporate Innovation: Evidence from China's Value-Added Tax Reform,**" *Contemporary Economic Policy*, Volume 42,Issue 1,Wiley Publisher, 2024.

الملاحق

خنشلة في : 05-03-2025

الرقم: 30 / ك ع ا ت ع ا ق ع م و / 2025

إلى السيد: مدير مفتشية الضرائب
ولاية خنشلة

تسهيل مهمة

- سعيا لاستكمال البرنامج الدراسي المقرر للحصول على شهادة الماستر محاسبة ، ومن أجل تجسيد

المفاهيم النظرية للطلبة ، يشرفنا أن اطلب من سيادتكم مساعدة وتسهيل المهمة للطلاب:

الاسم واللقب: ريان قناظف

مكان الميلاد: خنشلة

تاريخ الميلاد: 10-03-2001

التخصص: محاسبة

رقم التسجيل: 202034048310

عنوان المذكرة: التحفيزات الجبائية ودورها في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*وذلك من أجل إجراء تربص تطبيقي لدى مؤسستكم.

رئيس القسم:



اعقاب نور الدين
رئيس قسم المالية والمحاسبة



المدير الولائي للضرائب
للهضاء: شيليتي

إلى السيد: مدير مفتشية الضرائب
ولاية خشلة

تسهيل مهمة

- سعيا لاستكمال البرنامج الدراسي المقرر للحصول على شهادة الماستر محاسبة ، ومن أجل تجسيد

المفاهيم النظرية للطلبة ، يشرفنا أن أطلب من سيادتكم مساعدة وتسهيل المهمة للطلاب:

الاسم واللقب: هديل عصاوي

مكان الميلاد: خشلة

تاريخ الميلاد: 2002-01-16

التخصص: محاسبة

رقم التسجيل: 202034048432

عنوان المذكرة: التحفيزات الجبائية ودورها في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*وذلك من أجل إجراء تربص تطبيقي لدى مؤسساتكم.

رئيس القسم:



المدير الولائي للضرائب
إيفاء شيريتي عباس



اعقاب نور الدين
رئيس قسم المالية والمحاسبة

أولاً: معلومات الشخصية.

1-العمر:

-اقل من 30 سنة ☐

-من 30 الى 40 سنة ☐

-من 40 الى 50 سنة ☐

-اكثر من 50 سنة ☐

2-الجنس: ذكر ☐ انثى ☐

3-المستوى التعليمي:

-ليسانس ☐

-ماستر ☐

-دكتوراه ☐

-شهادة أخرى ☐

4-الخبرة المهنية:

-اقل من 5 سنوات ☐

-من 5 سنوات الى 10 سنوات ☐

-اكثر من 10 سنوات ☐

5-المنصب الوظيفي:

-مفتش قسم ☐

-مفتش رئيسي ☐

-مفتش مركزي ☐

-متصرف اداري ☐

المحور الأول: التحفيزات الجبائية.

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرات
					1. آليات منح التحفيزات الجبائية تتسم بالشفافية.
					2. هناك مساوات بين المؤسسات في الاستفادة من التحفيزات الجبائية.
					3. التحفيزات الجبائية تشمل مختلف أنواع الضرائب بشكل واضح وعادل.
					4. وجود برامج تحفيزية ضريبية يدفع المستثمرين لإطلاق مشاريع صغيرة ومتوسطة.
					5. مدة التحفيزات الجبائية الممنوحة كافية لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
					6. إجراءات طلب التحفيزات الجبائية سهلة وواضحة.
					7. أنواع التحفيزات الجبائية المتوفرة حاليا غير كافية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: العلاقة بين التحفيزات الجبائية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرات
					8. التحفيزات الجبائية ساهمت فعليا في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
					9. استجابة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتحفيزات الجبائية كانت إيجابية وفعالة.
					10. غياب الشفافية في تطبيق التحفيزات الجبائية يؤثر سلباً على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

				11. التحفيزات الجبائية ساعدت فعلا في تقليص الأعباء الجبائية التي تعيق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
				12. ساهمت التحفيزات الجبائية في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الاخرى.
				13. مضمون التحفيزات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملائم وفعال من حيث النوعية والشمول.
				14. تخفيض الضرائب يساهم في زيادة أرباح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
				15. الحوافز الجبائية تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تقديم أسعار تنافسية.
				16. الإعفاءات الضريبية تعزز من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطوير منتجات جديدة.
				17. التحفيزات الجبائية تساهم في تحسين جودة منتجات وخدمات التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الشكر والتقدير